مجلة الآداب
للدراسات اللغوية والأدبية

OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 2023/05/15م
تاريخ القبول: 2023/07/21م

المسائل الصَّرفيَّة في كتاب (نتائج الفِكر في النَّحو) للسُّهَيلي

منال فايز عبدالله البكري *
Noolie.31@hotmail.com

ملخص:

تتناول هذه الدراسة المسائل الصرفية التي وردت في كتاب "نتائج الفِكر"، لأبي القاسم عبدالرحمن السهيلّي، واقتصرت الباحثة فيها على جمع مختارات السهيلّي الصرفية في الكتاب، وتحليلها، ومناقشتها؛ بهدف الوقوف على جهوده وإسهاماته في علم الصرف، ومناقشة توجيهاته الصرفية، مقسّمة دراستها على: تمهيد، وفصلين، وخاتمة، شمل التمهيد ترجمة الإمام السهيلّي، والتعريف بعلم الصرف، وكان المبحث الأول بعنوان: أبنية الأسماء والمصادر، أما المبحث الثاني فجاء بعنوان: أبنية الأفعال، وتصلت إلى أن تناول السهيليّ للمادة الصرفيّة جاء ممزوجًا بالموضوعات النحويّة كعادة من سبقة من النحاة في العصور الأُول، كما أنه كان موافقًا في مذهبه وبعض آرائه وترجيحاته في المسائل الصرفية لمذهب البصريين، إضافة إلى ذلك اهتمامه بالأسلوبية ؛عند تعليله بعض صيغ دلالات الحروف والحركات.

الكلمات المفتاحية: الصرف، الكلمة، الاسم، الفعل، الأبنية.

* طالبة دكتوراه في اللغويات - قسم اللغويات - كلية العلوم الإنسانية - جامعة الملك خالد - المملكة العربية السعودية.

للاقتباس: البكري، منال فايز عبدالله، المسائلُ الصَّرفيَّة في كتاب (نتائج الفِكر في النَّحو) للسُّهَيلي، مجلة الآداب للدراسات اللغوية والأدبية، كلية الآداب، جامعة ذمار، اليمن، مج5، ع3، 2023: 74-117.

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

OPEN ACCESS
Received: 15-05-2023
Accepted: 21-07-2023

مجلة الآداب
للدراسات اللغوية والأدبية

Morpho-syntactic Issues in As-Suhaili's Book *Neta'at Al-Fikr Fi Al-Nahw* (Intellectual Output in Syntax)

Manal Fayez Abdullah Al-Bakri *

Noolie.31@hotmail.com

Abstract:

This study examines the morpho-syntactic issues in Abu Al-Qasim Abdulrahman Al-Suhayli's book "*Neta'at Al-Fikr*", with particular focus on analyzing and discussing some selected morpho-syntactic topics from the book, highlighting Al-Suhayli's efforts and contributions to the field of morphology and syntax. The study is divided into an introduction, two sections and a conclusion. The introduction included a translation of Imam Al-Suhayli's biography and an overview of the field of morphology and syntax. Section one was concerned with Noun and infinitive Structures. Section two dealt with Verb structures. The study revealed that Al-Suhayli's dealt with morphological and syntactic issues at the morpho-syntax interface, as was customary among earlier syntacticians. It was concluded that he adhered to the Basri school of thought in some of his opinions and preferences regarding morpho-syntactic matters, and showed a particular interest in stylistics when explaining certain forms, their meanings, letters, and diacritical marks.

Keywords: Morpho, Syntax, Word, Noun, Verb, Structures.

* PhD Student of Linguistics, Department of Linguistics, Faculty of Humanities, King Khalid University, Saudi Arabia.

Cite this article as: Al-Bakri, Manal Fayez Abdullah, Morpho-syntactic Issues in As-Suhaili's Book *Neta'at Al-Fikr Fi Al-Nahw* (Intellectual Output in Syntax), Journal of Arts for linguistics & literary Studies, Faculty of Arts, Thamar University, Yemen, V 5, I 3, 2023: 74 -117.

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

مقدمة:

إنّ من علوم اللغة المهمّة التي أولاها العلماء عناية كبيرة: علم الصّرف، وقد قرنه علماء اللغة بعلم النحو؛ لما بينهما من ترابط؛ فالتصريف لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنَّحو لمعرفة أحواله المتنقلة[1].

ويعدُّ كتابُ «نتائج الفِكر» للإمام أبي القاسم السهيلي، واحدًا من أهمِّ الكتب النّحوية التي عُنِيَت بفقه العربية، وأسرارها اللغوية، وعِلَلها النحوية، وظهر فيه نبوغ السُّهيلي وعلمه، شأنه في ذلك شأن مؤلفاته الأخرى، مثل: «الروض الأنف»[2].

وقد وجدت الباحثة في(نتائج الفِكر)مادة تستحق البحث والدراسة، فتفرغت لهذا المصنَّف القيِّم، وبعد قراءته خرجت بفكرة البحث، لسبب وجيه، وهو أنه كتاب يحتوي على معلومات صرفية مهمَّة، لم يشر السهيلي إلى معالجته إياها من الناحية الصرفية، وإنما تناولها في سياق أبواب النّحو، فعكفت الباحثة عليها واستخرجتها من أثناء الكتاب؛ لتعمَّ الفائدة. كما لم تعثر الباحثة على دراسة للقضايا الصرفية في الكتاب، ما حدا بها إلى دراستها وإيضاح كيفية معالجة السهيلي لها، وبيان الغامض منها.

ومن وجهة نظر الباحثة فإنّ لهذه الدراسة أهميتها، ولهذا الموضوع وجاهته ودواعيه وغاياته.

وتكمن أهمية الدراسة في التَّعرُّف إلى فِكْر السُّهيليّ، والوقوف على جانب من جوانب نبوغه، من خلال مناقشة المسائل الصرفية الواردة في كتابه «نتائج الفِكَر».

وأما مشكلة الدراسة فتتمركز حول الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1- ما المسائل الصرفية التي وردت في كتاب «نتائج الفِكَر» للسهيلي؟

2- كيف عرض السهيلي المسائل الصرفية في كتابه المذكور؟ وما اختياراته وتوجيهاته فيها؟

3- كيف أبرز كتاب «نتائج الفِكَر» نبوغ مؤلفه ومكانته في علوم اللغة، وخاصة علم الصرف؟

وتهدف الدراسة إلى جمع المسائل الصرفية الواردة في كتاب «نتائج الفِكَر» وتحليلها، ومناقشة اختيارات السّهيلي فيها، وتسليط الضوء على جهده العلمي، وتحديدا في علم الصرف. وقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، وفق خطوات: جمع المسائل الصرفية من كتاب «نتائج

الفِكَر»، فتقسيمها على أبواب الصرف، ثم دراستها وشرحها، ومناقشة عرض السهيلي لها واختياراته فيها. وإذن، فإنَّ حدود الدراسة هي: المسائل الصرفية المبثوثة في كتاب «نتائج الفكر في النحو» لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبدالله بن أحمد السُّهيلي، وأشرنا ابتداء إلى الكلمات المفتاحية في الملخص، وهنا نشير إلى الدراسات السابقة؛ إذ وقفنا على دراستين في هذا الصدد:

الأولى: «بين نتائج الفِكَر للسهيلي وبدائع الفوائد لابن القيم»، وهو مقال بحثي للدكتور أيمن الشوا، بمجلة جامعة دمشق، المجلد24، ع(3،4)، 2008م،سلط فيه الضوء على تأثر الإمام ابن القيم بالإمام السهيلي، ونَقْل ابن القيّم في «بدائع الفوائد» عن كتاب «نتائج الفكر» واستفادته منه، وهذا رابط مقاله: http://mohamedrabeea.net/library/pdf/4fe2ead7-b381-407e-ab53-5db9fcf65eb7.pdf

والثانية: «تقويم الفكر النَّحوي للسُّهيلي من خلال كتابه(نتائج الفكر في النحو)في ضوء علم اللغة الحديث، دراسة تحليلية تأصيلية»، رسالة ماجستير، إعداد: ويزة أعراب، كلية الآداب واللغات، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2012م. وموضوعها: دراسة كتاب نتائج الفكر في ضوء علم اللغة الحديث، اعتمادًا على النظرية الخليلية الحديثة.

والدراستان كلتاهما تختلفُ عن دراستنا؛ إذ إنَّ موضوع دراستنا صرفي، يتناول ما ورد في كتاب «نتائج الفكر» من مسائل صرفية فقط، ومناقشة اختيارات السهيلي في ضوء مدرستي البصرة والكوفة.

وقد اقتضت طبيعة الدراسة توزيع خطتها على: تمهيد، وفصلين، وخاتمة. تضمَّن التمهيد ترجمة السهيلي والتعريف بكتابه، وتعريف علم الصرف. وكان الفصل الأول بعنوان: أبنية الأسماء والمصادر، وجاء في ثلاثة مباحث: المبحث الأول: المجرد والمزيد من الأسماء، وفيه ثلاثة مطالب: وزن كلمة «أَمْسِ»، الأسماء الجامدة والمشتقة، التصغير. والمبحث الثاني: جموع التكسير، وفيه ثلاثة مطالب أيضًا: تكسير الصفة، اسم الجمع، وزن "جزور". والمبحث الثالث: المصدر، ومطالبه ثلاثة: اشتقاق الفعل من المصدر، «الآفة» اسم وليست مصدرًا، الفرق بين: "فعُل فَعالًا" و"فَعُل فَعَالَةً".

ثم الفصل الثاني بعنوان: أبنية الأفعال، وجاء في ثلاثة مباحث أيضا: المبحث الأول: المتعدي واللازم، وفيه ثلاثة مطالب: اختلاف الأفعال في درجة لزومها للفاعل، أفعال المطاوعة، همزة التعدية.

والمبحث الثاني: إسناد الفعل إلى الضمائر، وفيه مطلبان: لغة «أكلوني البراغيث»، الأصل في الفعل الإفراد. والمبحث الثالث: أحكام تعمُّ الاسم والفعل، وفيه مطلبان: الإعلال، التذكير والتأنيث.

ثم خاتمة الدراسة ونتائجها وتوصياتها، وأخيرا قائمة المصادر والمراجع.

التمهيد:

أولًا: ترجمة الإمام السُّهَيْلِيّ، والتعريف بكتابه «نتائج الفكر» في النحو

اسمه: عبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد السُّهيلي الخثعُمي. أبو القاسم، وأبو زيد، وأبو الحسن، محدِّث فقيه نحوي أصولي، والسُّهَيْلِيّ: نسبة إلى قرية سُهَيل، قرب مالقة، والخثعميّ: نسبة إلى قبيلة خثعم، وقد ورد أنَّه من ولد أبي رويحة الخثعميّ الذي عقد له الرسول ﷺ اللواء عام الفتح[3].

مولده ونسبه:

ولد بمالقة، عام 508هـ[4]، وعَمِيَ وسنّه سبع عشرة سنة. تبحَّر في العلوم وتصدّر الإفتاء والتدريس. وهو من أسرة عِلْمٍ. قال الإمام الذهبي: «ولدُ الخطيب أبي محمد بن الإمام الخطيب»[5]، وقال ابن دحية: «سمع الموطأ على خال أبيه الفقيه المحدّث الخطيب الظاهري أبي الحسن بن عياش»[6]، وجدّه أيضًا عالِمٌ، وهو مالكيّ المذهب.

وفاته:

توفي في شعبان، سنة إحدى وثمانين وخمسمائة[7].

شيوخه:

تتلمذ السُّهيليّ على يد عددٍ من العلماء، منهم:

1- ابن العربي(ت543هـ)[8]: أبو بكر، ابن الشيخ الفقيه أبي محمد الإشبيلي المعافري، ولد بإشبيلية، ورحل مع أبيه إلى الشام والعراق، ورجع لاحقًا إلى الأندلس. صنّف في علوم مختلفة[9].

2- سليمان بن يحيى بن داود القرطبي(ت540هـ):أخذ عنه السُّهيلي القراءات[10]، وهو مقرئ مصدر كان يُعرف بأبي داود الصغير[11].

3- ابن الطراوة(ت528هـ-): لازمه السُّهيلي بإشبيلية، وعنه أخذ لسان العرب[12]، وكان إمامًا في النحو، لم يكن أحد أحفظ منه لكتاب سيبويه[13].

4- ابن الرماك، أبو القاسم عبدالرحمن بن محمد(ت541هـ): أخذ عنه السُّهيلي فوائد في النحو[14]،وهو فقيه نحوي لغوي مشهور، أقرأ النحو والأدب، وكان مقدمًا فيهما[15].

5- شريح بن محمد الرعيني الإشبيلي(ت537هـ): أخذ عنه السُّهيلي القراءات[16]. قاضٍ محدث أديب فصيح بليغ[17].

6- أبو منصور بن الخير بن يعقوب الأحدب(ت526هـ):أخذ عنه السُّهيليُّ القراءات[18]. مقرئ كبير وعالم شهير.

7- ابن الأبرش، أبو القاسم خلف بن يوسف(ت532هـ):تلقَّى عنه السُّهيليُّ فوائد في النّحو[19]كان وحيد عصره في علم اللسان[20].

تلاميذه:

ممن تتلمذ على يد الإمام السُّهيلي:

1 - أبو سعيد، فرج بن عبدالله الأنصاري الإشبيلي، كان مقرئًا، ومجودًا لرواية الحديث، حيًا سنة 596هـ[21].

2 - أبو القاسم، ابن الملجوم(ت603هـ):أحد أعلام فاس، طاف بلاد المغرب طلبا للعلم، وأخذ عن علمائها، ورحل إلى الأندلس وجلس إلى مشايخها ومنهم السهيلي[22].

3- محيي الدين بن العربي الحاتمي(ت638هـ)[23]: أبو بكر محمد بن علي، المعروف بابن عربي والشيخ الأكبر وابن أفلاطون، ولد بمرسية عام560هـ-،وسكن إشبيلية وقرأ فيها القرآن بالسبع، وأخذ الحديث عن علمائها. استوطن دمشق سنة 629هـ-،وبقي بها حتى وفاته. له شيوخ في التَّصوُّف، ضمَّنهم كتابه روح القدس[24].

4- أبو الحسن سهل بن محمد الأزدي الغرناطي (ت639هـ أو 646هـ): محدث ضابط عدل ثقة[25].

5- ابن دحية (ت633هـ):ذو النسبين، يكنَّى أبا الخطاب وأبا الفضل وأبا حفص وأبا علي، يجعل نسبه إلى دحية، الصَّحابي شبيه جبريل عليه السلام، كما يرفع نسبه من أمه إلى الإمام الحسين. له مؤلفات عديدة[26].

6- عبدالله بن الحسن الأنصاري(ت611هـ):مالقي قرطبي الأصل، كان متدينًا زاهدًا ونحويًا ماهرًا[27].

7- أبو عبدالله الكاتب(ت607هـ):أصله من وادي آش، كان كاتبًا شاعرًا قرأ بمالقة على السُّهيلي، وتوفي بغرناطة[28].

مؤلفاته:

1- مسألة رؤية الله تعالى في المنام ورؤية النبي ﷺ[29].

2 - نتائج الفِكَر في علل النَّحو، ذكر فيه أن الإعراب مرقاة إلى علوم الكتاب، ورتبه على ترتيب أبواب كتاب الجمل. حققه: محمد إبراهيم البنا، ونشر في جامعة قاريونس، سنة 1398هـ[30]، وتعتقد الباحثة أن بناء السُّهيلي منهجية كتابه على وفق منهجية كتاب (الجُمَل) المنسوب للفراهيدي، واعتماده الترتيب نفسه، يعود إلى أنّ كتاب الخليل هو الكتاب المتداول بين طلاب العلم في تلك الحقبة، وأسلوبه هو الأقرب إليهم.

3- أمالي السهيلي، حققه: محمد إبراهيم البنا، طبع في القاهرة، سنة 1389هـ-/1969م.

4 - حلية النبيل في معارضة ما في السبيل.

5 - قصة يوسف عليه السلام، مخطوط في الخزانة العامة بالرباط، برقم (31427).

6- شرح الجُمَل للزجاجي في النحو.

7- كتاب الفرائض، وشرح آيات الوصية، حققه: محمد إبراهيم البنا.

8- القصيدة العينية.

9 - مسألة السّرّ في عور الدجال.

الحياة العامة في الأندلس:

الحياة السياسية:

فتح المسلمون الأندلس على يد طارق بن زياد وحكموها ثمانية قرون، من عام92هـ،إلى عام898هـ[31]، على مدار ثلاثة عهود، هي:

1- عهد الولاة المعيّنين من الدولة الأموية بدمشق: (92-138هـ) (عهد حروب وتأسيس).

2- العهد الأموي(الذي أسسه عبدالرحمن الداخل): (من138إلى422هـ) على مدى عصرَين:

- عصر الإمارة المستقلة (180عامًا).

- عصر الخلافة (240عامًا).

3- عهد ملوك الطوائف(422-898هـ): وفيه ظهرت دويلات، تنازعت وأفنى بعضُها بعضا.

الحياة الاجتماعية:

أنشأ المسلمون في الأندلس حضارة عظيمة، وتفاعلوا مع طبيعتها الخلّابة، فبنوا القصور، والمساجد، وشقوا الطرقات ورصفوها، وزرعوا الحدائق، وغير ذلك.

وامتزج العرب والبربر بالأندلسيين فتكوَّن مجتمع متسامح يحبُّ العلم والثقافة، قبل أن يشهد العهد الثالث الانهيار والفساد.

الحياة العلمية[32]:

انتشرت حلقات العلم في الأندلس، ووجدت مكتبات غنية بمختلف المعارف، وألَّف الأندلسيون في علوم القرآن والحديث والفقه، وشاع عندهم المذهب المالكي، كذلك ألَّفوا في اللغة وآدابها وفي المعاجم والتراجم والقضاء والتاريخ والطب والحساب والهندسة والفلَك والكيمياء والمنطق والملل والنحل والفلاحة والفلسفة والموسيقى...إلخ. وتشكَّلت الروح الأندلسية الخاصة، وظهر الشعور بالأندلسية، وبدا واضحًا في عنايتهم بجمع تراثهم، وكتابة تاريخ الأندلس، والترجمة لأعلامها في جميع الميادين.

اللغة:

مع تعدُّد الأديان في الأندلس، تعدّدت اللُّغات؛ فإلى جانب العربية السائدة حينها، وجدت لغة عجم الأندلس، الذين ظل عدد منهم على نصرانيتهم، وكانت العربية الفصحى اللغة القومية؛ ولأنها لغة ثقافة ووعاء حضارة، فلم تدخل لغة أخرى بشبه الجزيرة الأندلسية في صراع معها، ولأنها لغة القرآن، فقد فرضت نفسها لغة للإدارة أيضًا، وأصبحت لغة المثقفين، والصالونات الأدبية، والرسائل والوثائق الرسمية، والإبداع الأدبي والعلاقات، وكان التَّمكُّن منها والتفوق فيها أقرب الطرق إلى الوظائف العليا، فكان على الأندلسيين النبوغ فيها، فنجد شُبانًا من غير المسلمين شغفوا بحبِّها، يدرسونها ويتعلمونها. بها يتحدثون، ويكتبون، ويقولون الشعر. في هذه البيئة نشأ علماء الأندلس، وضاهت حضارتهم حضارة أهل المشرق الإسلامي. وممن نشأ في هذه البيئة العلمية "السهيلي".

ثانيًا: تعريف علم الصرف

الصرف والتصريف لغةً: التحويل والتغيير، إذ «الصاد والراء والفاء معظم بابه يدل على رجع الشيء. من ذلك صرفت القوم صرفًا وانصرفوا...»[33].

واصطلاحًا: "عِلْمٌ يبحث أبنية الكلمة العربية، وصيغتها، وبيان حروفها من أصالة أو زيادة أو حذف أو صحة أو إعلال أو إبدال...، إلى غير ذلك"[34]. أو هو: "علم يبحث في بنية الكلمة من حيث بناؤها ووزنها، وما يطرأ على تركيبها من تغيير"[35]. والتصريف "تَفْعِيل" من الصرف، وهو أن تصرف الكلمة المفردة، فتتولد منها ألفاظ مختلفة، ومعان متفاوتة[36].

ويختص علم الصرف بالأسماء العربية المتمكنة، والأفعال المتصرفة، فلا يبحث في الأسماء المبنية كالضمائر، ولا في الأسماء الأعجمية كيوسف، ولا في الأفعال الجامدة كعسى وليس، ولا في الحروف بأنواعها. ولا يوجد في كلمة تقل أحرفها عن ثلاثة في أصلها، فلا يقبل ما كان على حرف واحد، أو على حرفين إذا كان محذوفًا منه بعض أحرفه؛ وذلك لأنَّ أقلّ ما تبنى عليه الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة ثلاثة أحرف، نحو: يد، قُل، ايم الله. والأصل: يدي، قول، ايمن الله[37].

المبحث الأول: أبنية الأسماء والمصادر

المطلب الأول: المجرد والمزيد من الأسماء

قال السُّهيليُّ متحدِّثًا عن الاسم، وأوزان الأسماء وأقسامها: «الاسم هو اللفظ الدال على المسمَّى. ومتى ذكر الخفض، أو النصب، أو التنوين، أو اللام، أو جميع ما يلحق الاسم من زيادة ونقصان، وتصغير، وتكسير، وإعراب، وبناء. فذلك كله من عوارض الاسم...إلى غير ذلك مما يذكر سيبويه وجميع النحويين»[38]. وأورد أقوال أهل اللغة في الأوزان التي تُبنى عليها الأسماء المتمكنة، وأن أقلَّ ما تُبنى عليه ثلاثة أحرف، وأقصى ما يزيد إليه الاسم المزيد سبعة أحرف[39]، وأيّد ذلك، على ما اشتهر من أنّ الاسم: مجرد ومزيد، كالتّالي:

1- المجرَّد: هو ما كانت جميع حروفه أصلية، ليس فيها شيءٌ من حروف الزيادة، وهو: ثلاثي، ورباعي، وخماسي.

فالمجرد الثلاثي، نحو: قُفْل، وعِنَب، وفَرَسَ، وكَبِد، وهي اثنا عشر وزنًا، تأتي من حصر صور حركات الحرف الأول...[40]، وأحد هذه الاثني عشر وزنًا، مهمل وهو وزن «فِعَل»[41].

والمجرد الرباعي أوزانه ستة:

1- فَعْلَلٌ: نحو: جَعفَر وعَنبَر، في الأسماء، وسَلهَب[42]، في الصفات.

2- فِعْلِل: نحو: زِبرِج وزِئبِر، في الأسماء، وزِهلِق[43]، في الصفات.

3- فُعْلُل: نحو: فُلْفُل في الأسماء، وجُرشُع، في الصفات.

4-فِعْلَل: نحو: درهم في الأسماء، وهِبلَع في الصفات.

5- فِعَلُّ: نحو: فِطَحْل في الأسماء. وهِزَبْر، في الصفات.

6- فَعْلِل: ولم يجئ منه إِلَّا طَحْرِبة[44].

والمجرد الخماسي أبنيته أربعة، هي:

1- فَعَلَّل: نحو: سفرجل وفرزدق، في الأسماء، وشَمردَل[45]، في الصفات.

2- فُعَلِّل: نحو: خُزَعْبِلة[46]، في الأسماء، وقُذَعْمِلة[47]، في الصفات.

3- فَعْلَلِل: نحو جَحْمَرِش، في الأسماء، ولم يجئ منه صفة.

4- فِعْلَل: نحو: قِرْطَعْب[48]، في الأسماء. وجِرْدَحْل في الصفات[49].

2-المزيد: هو ما زيد على حروفه الأصلية، وأقصى ما يصل إليه الاسم المزيد سبعة أحرف، بزيادة أحد حروف الزيادة التي تجمعها كلمة "سألتمونيها"[50].

وقد أورد أقوالهم في ما يدخل على الأسماء ويعتريها من الزيادة والحذف، حتى يكون بعضها ثلاثيًّا، وبعضها رباعيًّا، وبعضها خماسيًّا[51]،وتحدث عن الأسماء في مواضع، وسنتناول ذلك في ثلاثة أنواع: الأول: وزن كلمة "أمس"، والثاني: الأسماء الجامدة والمشتقة، والثالث: التصغير.

أولًا: وزن كلمة أمس

يذكر العلماء عن الخليل أنَّ كون(أمس)اسم جنس لما مضى من الزمان هو علة بنائها عندما تطلق على اليوم الذي يسبق؛ «لأنه يقال لليوم الذي قبل يومك الذي أنت فيه، وهو ملازم لكل يوم من أيام الجمعة، ووقع في أول أحواله معرفة، فمعرفته قبل نكرته، فمتى نكرته أعربته»[52].

والمشهور في(أمس)البناء على الكسر عند الحجازيّين؛ وسبب ذلك هو التخلص من التقاء الساكنَين، فحركوا السين بالكسر[53]،وعليه فوزن (أمس)«فَعْل»، من المجرد الثلاثي، وهو الصحيح المشهور، والله أعلم[54].فعلة بنائه تضمّنه "أل" التي للعهد؛ فالمراد به الأمس المعهود الذي يسبق يومك[55]، فإذا نُكّرَت أُعربت[56]. وجاء وزن «أَمْسِ» بلفظ الأمر حين أرادوا بناءه كما بني الماضي الذي صيغ من أجله، ولم يجئ بلفظ الفعل؛ لئلا يلتبس بالفعل الماضي، ولعله قد جاء، وليس ببعيد أن يكون قول الراجز:

لقد رأيت عجبًا مذ أمسا[57].

أراد به: أفعل.

وقد يجوز أنَّ علَميَّة "أمس"، بمنزلة العلَميّة في "أطْرِقَا" (اسم علم لمكان بلفظ الأمر)... فلعله سمِّي لقولهم: "أمسِ بخير"، و"أمسِ معنا"... كما سُمِّي ذلك المكان بقولهم: "أطْرِقا". فللسهيلي توجيه هنا إذْ يقول: "العلَميَّة فيه عندي ليست كهي في "زيد" و"عمرو"، ولكنها كهي في "أسامة"[58]

و"ثعالة"[59] اسم علَمٍ لا يختص به واحد من الجنس، أيّ الجنس كان فهو المسمى بذلك الاسم، كما أن "أمس" أيّ الأيام كان، إذا ولى يومك ماضيًا فهو (أمس)»[60]. فنجِدُ وزن أمس عنده: «أَفْعِلْ»، من أمر الربُّاعي، بحذف لام الفعل، لأنه يكون مبنيًّا، كالمكان المسمَّى «أطرقا»، لقولهم: إنه من فعل الأمر، وفيه ضمير علامته الألف كأنّ سالكه سمع نبوة فقال لصاحبيه: أطرقا، وقيل: كان ثلاثة نفر بالمكان فسمعوا أصواتا، فقال أحدهم لصاحبيه: أطرقا، فسمّي بذلك[61]. فأصل «أطرقا» فعل أمر، صار علمًا على المكان، فكذلك عند السُّهَيْلِيّ «أمسِ» صارت علمًا على الزمان الذي هو اليوم السابق.

ثانيًا: الأسماء الجامدة والمشتقة

الجامد: ما لم يؤخذ من غيره، ودلَّ عَلَى حَدَث أو معنى من غير ملاحظة صفة، كأسماء الأجناس المحسوسة، مثل: رجُل وشجَر، وأسماء الأجناس المعنوية، كنصْر وفَهْم وقيام وقعود وضَوء ونُور وزمان.

والمشتق: ما أخِذَ من غيره، ودلَّ على ذاتٍ، مع ملاحظة صفة، كعالِم وظريف.

ومن أسماء الأجناس المعنوية المصدرية يكون الاشتقاق، كفَهِم من الفهم، ونصرَ من النصر[62].

وقد بحث السُّهَيْلِيّ أصل الاشتقاق واختار مذهب البصريين في أنَّ المصدر هو أصله.

أما كلامه عن الأسماء الجامدة، فكان من حيث التوصل إلى الوصف بها؛ وعن أن «العرب جعلت الاسم الذي هو (الذي) (ذو) وصلة إلى وصف النكرات بالأجناس فقالوا: هذا رجل ذو مال، حيث لم يمكنهم أن يشتقوا من "المال" اسمًا وصفًا للرجل جاريًا عليه، كما أمكنهم ذلك في الفعل، حيث اشتقوا منه أسماء يصفون بها، ويضمرون فيها ما يعود على الموصوف..»[63].

ثالثًا: التصغير

التصغير في اللغة: التقليل، وعكسه التكبير، وعند النحاة: هو تغيير مخصوص يلحق الأسماء المعربة فيغيرها إلى صيغة(فُعَيْل)أو(فُعَيْعِل)أو(فُعَيعِيل)،نحو: نُهَيْر، دُرَيْهِم، مُنَيْدِيل، في تصغير: نَهْر، دِرْهَم، منْدِيل.

أغراضه:

للتصغير أغراض؛ كالاختصار؛ مثلا: "كتيب"، أخصر من "كتاب صغير"، وتقليل الذات نحو: "شجيرة"، وتقليل الكمية، نحو: "دريهمات". والتحقير نحو:"رجيل"، وتقريب المسافة الزمانية أو المكانية، نحو "قُرَيب" و"بُعيد"[64].

ولأن للعرب أغراضا ودلالات في التصغير، اختاروا له ما يناسب أغراضه، ويوضح دلالاته، وقد شرحَ السهيلي معنى التصغير، وحكمة مجيئه على هذه الصورة وكان كلامه على فقه هذه الأبنية وأسرار اختيار تلك الهيئة، ما يدلُّ على تدقيقه في اللغة وأسرارها وتراكيبها. إذ يقول: «التصغير عبارة عن تغيير الاسم؛ ليدل على صغر المسمى، وقلة أجزائه، إذ الكبير ما كثرت أجزاؤه، والصغير بعكس ذلك... فإن قيل: وما الحكمة في أن ضُمَّ أوله، وفُتِح ثانيه، وزيدت فيه ياء ثالثة، وقد كان يمكن في لفظ التصغير ضروب من التغيير غير هذا؟ فالجواب: أن التصغير هو تقليل أجزاء المصغر بخلاف الجمع"[65].

ويعلل لاختيار "الياء" في التصغير لإنبائها عن صفة واقعة على جملة المصغر، فلم تكن ألفًا؛ لأن الألف اختصت بجمع التكثير، وكانت به أولى كما كانت الفتحة التي هي أختها؛ لأن الفتح ينبئ عن الكثرة والسعة، ولذلك تجد الأعجم بطبعه إذا أخبر عن شيء كثير، فتح شفتيه، وباعد ما بين يديه. وإذا كان الفتح ينبئ عن الكثرة، فالضم ينبئ عن القلة، ولذلك تجد المقلل للشيء يشير إليه بضم فم أو يد، كما فعل رسول الله ﷺ حين ذكر الساعة التي في يوم الجمعة، وأشار بيده يقللها؛ وضم بين إبهامه وإصبعه ﷺ[66]... «أما "الواو" فلا معنى لها في التصغير لوجهين: أحدهما: دخولها في ضرب من الجموع نحو: "الفعول"، فلم يكونوا ليجعلوها علامة في التصغير؛ فيلتبس التقليل بالتكثير. والثاني: أنه لا بد من كسر ما بعد علامة التصغير إذا لم يكن حرف إعراب، كما كسر ما بعد علامة التكثير في نحو "مفاعل"، ليتقابل اللفظان كما تقابل المعنيان، وكثيرًا ما تفعل العرب ذلك...ألا ترى أن "عِلمًا على وزن "جهل"، و"روى" على وزن "عطش"، وشرف فهو شريف، على وزن وضع فهو وضيع؟»[67]... «فإذا امتنعت الواو، والألف قد اختص بها الجمع، فلم يبق إلا الياء، وجعلت مفتوحًا ما قبلها من أجل الضمة التي هي في أول الكلمة لئلا يخرج من ضم إلى كسر»[68].

المطلب الثاني: جموع التكسير

جمع التكسير: "ما دلّ على أكثر من اثنين مع تغيير صورة المفرد عند الجمع"[69]؛ "فالواحد فيه قد غُيِّر عما كان عليه فكأنه قد كسر؛ لأن كسر كل شيءٍ تغييره عمَّا كان عليه"[70]. ويسمّى «ما لا يجمع جمع سلامة»[71]، كما أطلق عليه السُّهَيْليّ في «نتائج الفكر»[72]، وذكر ثلاث مسائل من جموع التكسير، قسمناها على ثلاث ،الأولى: تكسير الصفة، والثانية: اسم الجمع، والثالثة: وزن "جزور".

الأولى: تكسير الصفة

الأصل في الصفات بأنواعها أن تجمع جمع سلامة، وجمعها جمع تكسير ضعيف؛ لمشابهتها للفعل، وهي في افتقارها إلى تقدم الموصوف، كالفعل في افتقاره إلى الفاعل. وهي مشتقة من المصدر، والفعل كذلك، فلمّا قاربت الصفةُ الفعلَ جرت مجراه، فكان القياس ألَّا تُجمع جمع تكسير، أمّا جمعُ السلامة، فإنّه يجري مجرى علامة الجمع من الفعل إذا قلت: "يَقُومُونَ"، و"يَضْرِبُونَ"، فأشبهَ قولك: "قائمون": "يقومون"[73].

وللسُّهَيْلِيّ هنا أربع مسائل:

المسألة الأولى: جمع الصفة التي على وزن «فَعْل»، فإن كانت مضاعفة نحو: «بَرّ» و«فظّ»، فإنها تجمع جمع تكسير، ويمتنع جمعها جمع سلامة؛ حتى لا تلتبس بـ"فعول"، فإذا جمعت «ثَطّ»[74] و«كَثّ» جمع سلامة فإنها تكون «كثون»، فيُظَنُّ أن النون أصلية فتلتبس بما جمع على فعول من غير المضاعف مثل: كهل، التي جمعها: كُهول على فُعُول، ولذلك قالوا في جمع نحو"كَثّ، ثَط": فُعْل، "كُثّ، وثُطّ"... أو فِعَال فيقال: كِثاث وثِطاط[75]. وما كان صفة على "فَعْل" من غير المضعف، يجوّزُ السُّهَيْلِيّ فيه جمعَي التكسير والسلامة؛ نحو: صعب، صعبون، ومؤنثه يجمع على صَعْبات، وجعد[76]،جعدون، ومؤنثه يجمع على جعدات، وجمع تكسيره على "فِعَال" وعلى "فعُول"، وجواز جمع السلامة فيها عنده؛ لعدم التباسها بالصيغة الأخرى.

المسألة الثانية: تسكين العين في جمع الصفة جمع سلامة بخلاف تحريكها في الاسم، فيقال في جمع الصفة نحو "صعْبة": صَعْبَات، بتسكين عين الكلمة في المفرد وفتحها في الجمع، بخلاف جمع الاسم فيقال في "جَفْنة": جَفَنَات، بتسكين عين الكلمة في المفرد وفتحها في الجمع، للفصل بين الصفة والاسم، وقد ساق السُّهَيْلِيّ هذه المسألة وأقوالهم فيها؛ ليستدل بها للمسألة الأولى، وهي جمع "فعل"

غير المضاعف جمع سلامة؛ عند عدم الالتباس، فإنه في المذكر السالم لا يلتبس، وخشية الالتباس في المؤنث؛ حركوا العين في الاسم دون الصفة[77].

المسألة الثالثة: جمع "فعيل" إذا كان وصفًا مشتقًّا جمع سلامة، وقد ساق هذه المسألة أيضًا تابعة للمسألة الأولى؛ إذ "فَعْل" غير المضعف يجمع جمع سلامة لعدم التباسه، فلماذا لم يجمع "فعيل" جمع سلامة رغم أنه لا يقع فيه الالتباس؟! جواب العلماء عن هذا بجواز جمعه جمع سلامة إلا أنه مستثقل لتوالي الكسرات مع الياء في حالتي النصب والجر، ولثقل الخروج من الكسر إلى الضم في حالة الرفع؛ فعدلوا عنه إلى جمع التكسير[78]، فقالوا: رُحَماء، وحُكماء على(فُعَلاء).

المسألة الرابعة: جمع شاعر على شُعَراء: وهذه المسألة متفرعة عن سابقتها، فإذا كان فُعلاء جمع فَعِيل كرحيم ورُحَماء، فلماذا قالوا في جمع شاعر: شُعَراء، وهي على(فَاعِل)لا(فَعِيل)؟والجواب هنا: أنهم تركوا استعمال "شَعِير"؛ لئلا يقع الالتباس، فاستخدموا اسم الفاعل، فقالوا: شاعر، فلمَّا جمعوا على الأصْلِ؛ جمعوهُ على فُعَلاء، فقالوا: شُعَراء، فخالفت(شاعِر)القاعدة، "فليس في(فَاعِل)جمع على(فُعَلاء)إلا شَاعِر وشُعَراء"[79].

الثانية: اسم الجمع

اسم الجمع: ما لا واحد له من لفظه كقوم ورهط[80]، فإن كان واحده بالتاء أو بياء النسب فهو اسم جنس.

وفرَّق بين مثال: "عدا" وما في معناها مما يدل على الجمع من جذرها، في أن «"العداة" جمع "عاد"، كما تقول: "دُعاة" في جمع "داع"[81]. و"أعداء" جمع... كما تقول: "أضلاع، في جمع "ضلع"، و"عِدى" ليس له واحد من لفظه، فهو اسم للجمع كقوم ورهط[82] و"عدو" يقع للواحد والاثنين والجمع؛ لأنه بمنزلة ما جرى من المصادر على فعول: كالولوع والقبول[83]،فلم يثنّ ولم يُجمع، قال سبحانه: ﴿ هُمُ ٱلۡعَدُوُّ فَٱحۡذَرۡهُمۡۚ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ﴾[المنافقون: 4] ويجوز أن يكون أعداء (جمعًا) لعدو، على تقدير حذف حرف زائد، فيكون كالثلاثي المجموع على أفعال، يقوي ذلك أنهم قالوا في المؤنث: عَدوَّة الله[84].

ولو كان مصدرًا ما ساغ فيه ذلك، و"عِدًى" عنده اسم جمع، مثل: قوم لجماعة الرجال، وإبل لجماعة الأباعر، ورأيه في عِدى يوافق رأي الجمهور في أنَّ العِدى والعُداة والأعداء كلها جمع لعدو[85]: فعند الخليل "يجمع العدوّ على الأعداء والعِدَى و العُدَى والعُداة والأعادي"[86]، وعند الجوهري:

العدو وصف ولكنه ضارع الاسم...وفعول إذا كان في تأويل فاعل كان مؤنثه بغير هاء، كرجل صبور وامرأة صبور..[87]. وعند المبرد جمع عدو على أعداء بحذف الحرف الزائد كظريف وظروف، فجاء مثل فلوس وأسود. وأعداء جاء على حذف الزيادة كقولهم: عضد وأعضاد، من دخول الجمع بعضه على بعض[88].

الثالثة: وزن "جَزُور"

أوْرَدَ توجيهه فيه فقال: «وأما "الجزر" فجمع "جزور" وهي فَعُول بمعنى مفعول»[89]؛ وكان قياسه كالحلوبة والركوبة، ولكنهم جعلوه اسمًا مخصوصًا بالإبل، فلم تدخله تاء التأنيث؛ إذ «لا يؤنث في الصفات إلا ضمائرها، ولا في الأفعال إلا فاعلوها»[90]. فتوجيهه هنا: أنها على فَعُول، وفَعُول يأتي بمعنى الفاعل وبمعنى المفعول، فإذا جاء بمعنى الفاعل، لم يدخله التأنيث، يقال: رجل كفور وامرأة كفور، ورجل غضوب وامرأة غضوب... أما إذا كان بمعنى مفعول فقياسه أن تدخله الهاء عند التأنيث، فيقال: حلوبة وظعونة[91] والشاهد أنه في بعض المواضع قد لا تدخل على فَعُول هاء التأنيث، ومنها عنده "جزور"؛ لتخصيصه بالإبل. ومن أحوال عدم دخولها في تأنيث(فَعُول):

1- عند إرادة الإبهام إذا لم يقصدوا واحدا بعينه؛ نحو قوله عزّ وجلّ:{فمِنْها رَكُوبُهُمْ}، ذكر رَكوبا لأَنَّه أَراد الإبهام.

2- حذف الهاء من "رَغوث"، لأنه وصف خاص بالمؤنث، فجرى مجرى حائض وطالق، ذُكرا في وصف المؤنَّث[92]، وقد يقال في توجيه مجيء "جزور" بغير هاء: إنها تقال في المؤنث، ولا يقال: للجمل جزور، كما ذكر ابن درستوريه[93]. وقيل: إنها تطلق على المذكر والمؤنث، إلا أن اللفظة نفسها مؤنثة[94]. وإذا أطلقت على غير الإبل دخلتها الهاء؛ قال أبو زيد: "يقول العرب: ما له قتوبة، ولا نسولة، ولا جزورة، فالقتوبة: التي تقتب إقتابا، وجمعها القتائب، والنسولة: التي تتخذ من نسلها، وجمعها نسائل، والجزورة: التي يجزر صوفها، وجمعها جزائر"[95].

المطلب الثالث: المصدر

تحدث السهيلي عن المصادر في مواضع من كتابه، وتناولناها في ثلاث فقرات: الأولى: اشتقاق الفعل من المصدر، والثانية: «الآفة» اسم وليست مصدرًا، والثالثة: الفرق بين "فَعُل فَعَالًا"، و "فَعُل فَعَالَةً".

أولًا: اشتقاق الفعل من المصدر

يقول السهيلي: «فائدة اشتقاق الفعل من المصدر، أن المصدر اسم كسائر الأسماء يخبر عنه كما يخبر عن سائر الأسماء، نحو قولك: "أعجبني خروج زيد"، "سرني قدوم بكر"[96]. فإذا ذكر هو وأخبر عنه، كان الاسم الذي هو فاعل له مخفوضًا مضافًا إليه، والمضاف إليه تابع للمضاف ومستحق للخفض...»[97] فتوجيهه أنهم «إذا أرادوا أن يخبروا عن الاسم الفاعل للحدث لم يمكن الإخبار عنه وهو مخفوض تابع في اللفظ لغيره، وحق المخبر(عنه)أن يكون مرفوعًا مبتدأ به للحكمة المذكورة في باب المبتدأ، فلم يبق إلا أن يدخلوا عليه حرفًا يدل على أنه مخبر عنه كما تدل الحروف على معان في الأسماء، وهذا لو فعلوه لكان الحرف حاجزًا (بينه) وبين الحدث في اللفظ، والحدث الذي هو حركة الفاعل في المعنى يستحيل انفصاله عن الفاعل كما يستحيل انفصال الحركة عن محلها، فوجب أن يكون اللفظ غير منفصل، لأنه تابع للمعنى.

ولما بطل جعل الاسم مخبرًا عنه مع بقاء لفظ الحدث على حاله، وبطل إدخال حرف يدل على كونه مخبرًا عنه، لم يبق إلا أن تشتق من لفظ الحدث لفظًا يكون كالحرف في النيابة عنه، دالًا على معنى في غيره، ويكون متصلًا اتصال المضاف بالمضاف إليه، وهو الفعل المشتق من لفظ الحدث، فإنه يدل على الحدث بالتضمين، ويدل على أن الاسم مخبر عنه لا مضاف إليه،(لاستحالة إضافة لفظ الفعل إلى الاسم) كما يستحيل إضافة الحرف؛ لأن المضاف هو الشيء بعينه، والفعل ليس الشيء بعينه ولا يدل على معنى في نفسه (وإنما على معنى في الفاعل، وهو كونه مخبرًا عنه)»[98] بمعنى أنَّ الاسم يدل على الحدث فاشتقوا منه الفعل الدال على الحدث مع الزمن، والفعل يدل على شيئين، وكما أن الواحد أصل الاثنين، فالمصدر أصل الفعل[99]، فما فيه معنى أقل يكون الأصل لما حوى معنى أكثر، وإذن: «ممّا يدلّ على أن المصادر أصلٌ وأنّ الأفعال مشتقةٌ منها أنّ الفعل يدلّ على الحَدَث والزمان، ولو كانت المصادر مشتقَّةً من الأفعال لَدَلَّتْ على ما في الأفعال من الحدث والزمان وعلى معنى ثالثٍ كما دلّت أسماءُ الفاعلين والمفعولين على الحدث وذاتِ الفاعل والمفعول، وكذلك كلُّ مشتقّ يكون فيه الأصلُ وزيادةُ المعنى الذي اشتُقّ له، فلمّا لم تكن المصادرُ كذلك عُلم أنها ليست مشتقّة من الأفعال»[100].

وإذن، فقد ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مأخوذ من الفعل، وذهب البصريون، و وافقهم السهيلي، إلى أن الفعل مشتقٌّ من المصدر؛ لعدة أوجه، منها: التسمية؛ فالمصدر هو الموضع الذي

تصدر عنه الإبل، فلما سمي مصدرًا دلَّ على أنه صدر عنه الفعل، ومنها: أن المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان معين، فكما أن المطلق أصل للمقيد، فالمصدر أصل للفعل، ومنها: أن الفعل يدل على شيئين، والمصدر على شيء واحد، والواحد قبل الاثنين، فيجب أن يكون المصدر قبل الفعل، كذلك: المصدر اسم ويستغني عن الفعل؛ والفعل لابد له من اسم، وما يفتقر إلى غيره ولا يقوم بنفسه، أولى بأن يكون فرعًا مما لا يكون مفتقرًا إلى غيره[101].

ثانيًا: "الآفة" اسم وليست مصدرًا

الآفة: كل ما يصيب شيئًا فيفسده، من عاهة أو مرض أو قحط؛ يقال: آفة العلم النسيان[102]. وقولها: سمُّ العداةِ وآفة الجزر: تريد أنهم ينحرون الإبل لضِيفانهم؛ فهي تقول: إنهم شجعان أجواد يقتلون أعداءهم، وينحرون لضيفانهم[103]. ووزن آفة فَعَلَة من أيف، أو أوف، والقياس في هذا الفعل أن يكون مصدره «آفة»، فكل فعل ثلاثي مكسور العين غير دالٍّ على لون ولا مرض، فإن مصدره على «فَعَل»، نحو جزِع جزعًا، ومرض مرضًا[104]، قال ابن سيده: «آفَتِ البلادَ تَؤُوْفُ أَوْفًا وآفَةً وأُوْفًا»[105]. ويعقب السُّهَيْلِيّ: "الآفة اسم ليس بمصدر عندي، لأنه على وزن "فَعَلَة"، كالعظمة والحدبة وغير ذلك، وإن كان قد وجد في المصادر هذا المثال، كالعجلة والحركة. ولكن لما لم نجد منه فعلًا ولا اسم فاعل، حكمنا بأنه اسم غير مصدر. فإن قيل: فقد قالوا: "رجل مؤوف": إذا كانت به آفة، قلنا: باب "مؤوف"، كباب "محموم" و"مجنون"، والحمى ليست بمصدر...ولكن العرب قد تجعل ما فيه الشيء بمنزلة المفعول، وما له الشيء بمنزلة الفاعل وإن لم يكن له فعل"[106]. وعلق على "الآفة" في قول الخِرْنق بنت هفان من قيس بن ثعلبة[107]:

لا يَبعَدنْ قومي الذين هُمُ سَمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزْرِ

ورأى أن آفة اسمٌ وليست مصدرا؛ لأنها لم يشتق منها فعل ولا اسم فاعل، وأما اشتقاق "مؤوف"، كقولهم: محموم، فقال عن الحمى: إنها ليست بمصدر، وإنما هي اسم[108]، فكذلك مؤوف لمن وقعت فيه الآفة"[109].

ثالثًا: الفرق بين "فَعُلَ فَعَالًا" و "فَعُلَ فَعَالَةً"

قال السُّهَيْلِيّ: "لزم مصدر "فَعُلَ"، الذي هو طبع وخصلة، وزن الفعل نحو: الجمال والكمال والبهاء والسناء والجلال والعلاء، هذا إذا كان المعنى عامًّا يشتمل على خصال ولا يختص بخصلة

واحدة، فإن اختص المعنى بخصلة واحدة صار كالمحدود ولزمته "هاء" التأنيث؛ لأنَّ هاء التأنيث تدل على نهاية ما دخلت عليه كالضربة من الضرب، وحذفها في هذا الباب، وفي أكثر الأبواب يدل على انتفاء النهاية، ألا ترى أن الضرب يقع على القليل والكثير إلى غير نهاية، وكذلك التمر والبر وسائر الأجناس، وإنما استحقت "الهاء" ذلك لأن مخرجها من منتهى الصوت وغايته فصلحت للغايات، ولذلك قالوا: علَّامة ونسَّابة، أي: غاية في صفتيهما"[110]:

فالجمال والكمال عنده كالجنس العام حيث لا "هاء" مخصوصة بالتحديد والنهاية. وأما قول: ملح ملاحة، وفصح فصاحة، على وزن: جمل جمالًا، كمل كمالًا، فلأن الفصاحة خصلة من خصال الكمال، فحددت بالهاء، لأنها ليست بجنس عام كالجمال، فصارت تشبه باب الضربة والتمرة من الضرب والتمر، لمكان التحديد والنهاية، وروي عن خالد بن صفوان -وقد قالت له عرسه-: "إنك لجميل"، قوله: "أتقولين ذلك وليس عندي عمود الجمال ولا رداؤه ولا برنسه؟ ولكن قولي: إنك لمليح ظريف"[111]. فجعل الملاحة خصلة من خصال الجمال، وهو ما استدل به السهيلي على رأيه، فقال: "على هذا قالوا: الحلاوة والأصالة والرجالة، وكذلك في ضد هذا المعنى، نحو: السفاهة والوضاعة والرذالة والحماقة، لأنها كلها خصال محدودة... وهذا الأصل في هذا الباب"[112] ويرى أنه لا يشرد عن قياسه شيء إلا ويمكن رده إليه، إلا الألفاظ التي أدخلت في الباب بوجه من المجاز، فمصادرها مخالفة لهذا الأصل في وزنها أو شيء من أحكامها، وذلك لنقلها بالاستعارة والمجاز عن أصل موضوعها، لقولهم: شرف الرجل شرفًا، ولم يقولوا: شرافًا، كقولك: جمالًا وكمالًا ولا: شرافة، كقولك: جلالة، لأنَّ الشرفَ رفعة في الآباء، والآباء شيء خارج عن محل الفعل، فهو مستعار من شرف الأرض، والشرف في الأرض كالهدف والعلم، فاستعير للرجل الرفيع في قومه.

فيقول: "استحق الاسم العام في هذا الباب الفَعَال؛ ليكون اللفظ بتوالي الفتح فيه موازيًا لانفتاح المعنى واتساعه، وكذلك اطّرد في الجمع الكثير، نحو: "مفاعل، و"فعائل"، وبابه، واطّرد في باب "تفاعل" نحو: تقاتل، وتخاصم، ونحو: تمارض، وتغافل، وتراقد، لأنه إظهار للأمر وانتشار له"[113].

وضمَّ إلى هذا الباب ما وافقه من وجه، وخالفه من وجه، نحو: "حلم"، ونحو: "كبر" و"صغر"، كما سنوضح.

و"فَعُل يَفْعُل"، خاصٌّ للطبائع وما شاكلها من الصفات، نحو: "كَمُلَ وسَهُلَ"، ولا يأتي إلا لازمًا؛ إلا ما رواه الخليل، وهو قول: رحبتكَ الدّار[114]. ومصدره يأتي على "فَعَال"، نحو: كَمُل كَمَالًا، و"فَعَالَة"، نحو: فَصُح فَصَاحَةً، وهذا أصل الباب، وتوجيهات السُّهَيْلِيّ فيه أنَّه: إذا كان معنى المصدر يدخل تحته عدة خصال؛ لم تدخل التاء، دلالة على إطلاقه؛ نحو: كَمُل كمالًا، وجمل جمالًا، وإذا كان مختصًّا بخصلة واحدة دخلته الهاء للدلالة على محدوديته؛ نحو فَصُح فَصَاحة، وملُح ملاحة، مستدلا بتفريقهم بين المصدر والمرّة بالتاء، فقالوا: ضرب ضربًا وضربة، وكذلك بين اسم الجنس وواحده بالتاء فقالوا: تمر وتمرة، فالتاء دلت على محدودية الضربة والتمرة.

فيعدُّ السهيلي، أنّ مصادر باب «فَعُل يَفْعُل» الدال على الطبائع، تدور على "فَعال وفَعالة"، وترد إليها على حَسب دلالتها على المعنى العام، أو المعنى المختص بخصلة واحدة، ولم يخرج عن هاتين الصيغتين، إلا ما يأتي:

1- ما أدخل فيه من باب المجاز؛ ومثّل لذلك بـ"شرف شرفًا"، فلم يقولوا: شرافًا؛ لأن الشرفَ رفعة في الآباء، والآباء خارج عن محل الفعل، فهو مستعار من شرف الأرض، والشرف في الأرض كالهدف والعلم، فاستعير للرجل الرفيع في قومه[115].

2- ما وافق الباب من وجه، وخالفه من وجه آخر، نحو: "حلم"، لأنه يدل على ثبات الصفة، فوافق ما قبله في الضم، وخالفه في المصدر مخالفته له في المعنى؛ لأنه صفة نفي، وليس بصفة عرضية معنوية، وإنما هو عبارة عن تملك المعاقبة ونفيها[116] وكذلك "كبر" و"صغر"، موافق لما قبله في ثبوت الفعل، فجاء على وزنه، وهو مخالف له في الحدث.

المبحث الثاني: أبنية الأفعال

المطلب الأول: المتعدي واللازم[117].

مقدمة:

الفعلُ قسمان: لازم، ويسمَّى قاصِرًا. ومتعدٍّ، ويسمَّى مُجاوزًا.

فاللازم: ما لم يجاوز الفاعل إلى المفعول به، كقعد محمد، وخرج علي.

والمتعدي: ما يُجاوز الفاعل إلى المفعول به بنفسه، نحو: حفظ محمد الدرس. وعلامته أن تتصل به هاء تعود إلى غير المصدر، نحو: زيد ضربه عمرو، وأن يصاغ منه اسم مفعول تامّ(غير مقترن بحرف جَرّ أو ظرف)،نحو: مضروب.

والمتعدي ثلاثة أقسام:

1- ما يتعدى إلى مفعول واحد، وهو كثير، نحو: حفظ محمد الدرس، وَفَهِمَ المسألة.

2- ما يتعدى إلى مفعولين، وهو نوعان:

الأول: ما يكون مفعولاه أصلهما المبتدأ والخبر، وهو ظنّ وأخواتها، نحو: ظَنَّ الطالب الدرسَ سهلًا.

الثاني: ما لا يكون مفعولاه أصلهما المبتدأ والخبر، وهو أعطى وأخواتها، نحو: أعطى زيدٌ عمرًا درهمًا.

3- ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، وهو باب أعلم وأرى، نحو: أعْلَمَ زيدٌ عمرًا الدرسَ سهلًا[118].

وقسمنا مسائل المبحث إلى ثلاث فقرات: الأولى: اختلاف الأفعال في درجة لزومها للفاعل، والثانية: أفعال المطاوعة، والثالثة: همزة التعدية.

أولًا: اختلاف الأفعال في درجة لزومها للفاعل

عرف السُّهَيْلِيّ الفعل اللازم، وبيَّن دلالة لزومه وأثره على لفظه ومصدره، وأن «الأفعال تتفاوت في درجة اللزوم»[119]، فالفعل غير المتعدي، لزم محله ولم يجاوزه إلى غيره، فهو فعل الفاعل في نفسه؛ ولذلك جاء مصدره مثقلًا بالحركات؛ إذ الثقل من صفة ما لزم محله ولم ينقل، خلاف المتعدية الواقعة بمحل غير الفاعل الحامل لها والمتصف بها، فكان خفة اللفظ في بابها موازيًا للمعنى الذي هو ضد الثبوت في محل الفعل، فما لزم مكانه فهو الثقيل، وما تجاوزه وتعداه فهو الخفيف لفظًا ومعنًى.

ورجَّح رأي سيبويه في أن: "دخلت البيت"، غير متعدٍ إلى مفعول؛ لأن مصدره الدخول، فهو كالخروج والقعود ونحوه، إلا أن الفعل منه لم يجئ على "فَعُل"؛ لأنه ليس بطبع في الفاعل، ولا خصلة ثابتة فيه، فإن كان الفعل عبارة عما هو طبع وخصلة ثابتة، ثقل بضم العين، كظرف وكرم، فهذا الباب ألزم للفاعل من باب "قعد"، فكان أثقل منه لفظًا، وباب "قعد" ألزم للفاعل من المتعدي إلى المفعول، فكان أثقل منه مصدرًا، وإن اتفقا على لفظ الفعل[120].

وربط بين لزوم الفعل وتعديته، وبين ثقل حركاته وخفتها، فدلالة اللزوم على الثقل؛ وارتباطه بقلة الحركة رافقها ثقل حركات الفعل اللازم، وفصّل هذا الثقل إلى ثلاث مراتب:

الأولى: أبنية الأفعال التي تدل على الطبائع، نحو: "كَرُم"، فهذه أثقلها في اللفظ، وألزمها للفاعل.

الثانية: باب "قعد"، وخرج، ونحوهما، فهذه أحرف من باب أبنية الطبائع، لكنها لازمة فكان ثقلها في المصدر.

الثالثة: المتعدي إلى مفعول، فهذه أخف من السابقتين في اللفظ والمصدر.

وبهذا التوجيه، يتضح ترجيح السُّهَيْلِيّ لقول سيبويه، في أنَّ الفعل "خرج"، لازم غير متعدٍّ؛ لمجيء مصدره على "خروج"، مثل "قعد ودخل" اللازمين، فمصدرهما "قعود ودخول"، وقد قرر سيبويه هذا في الكتاب فقال: «إذا قال: ذهب أو قعد؛ فقد عُلم أنَّ للحدث مكانًا، وإن لم يَذكره، كما عُلِم أنه قد كان ذهابٌ، وذلك قولك: ذَهبتُ المذهبَ البعيدَ، وجَلستُ مجلسًا حسنًا، وقَعدْتُ مقعدًا كريمًا، وقعدْتُ المكانَ الذي رأيت، وذهبتُ وجهًا من الوجوه. وقد قال بعضهم: ذهب الشامَ، يشبّهه بالمبهَم، إذ كان مكانًا يَقع عليه المكانُ والمذهبُ. وهذا شاذٌّ؛ لأنّه ليس في ذهبَ دليل على الشام، وفيه دليلٌ على المذهبِ والمكانِ. ومثلُ ذهبت الشامَ: دخلتُ البيت»[121]. وقد كان قول سيبويه بلزوم الفعل "دخل" من حيث دلالته على معناه بنفسه دون الحاجة إلى مفعول كنظائره، أما السُّهَيْلِيّ، فنظر إليه من حيث مشابهته لنظائره في البناء والمصدر.

ثانيًا: أفعال المطاوعة

المطاوعة: قبول تأثير الغير[122]، ولذلك تأتي أفعال المطاوعة لازمة؛ لأنها إخبار عمَّا تريده من فاعلها، ومن صيغها عندهم: انفعل، وتفعلل، وتفعَّل، وتفاعل[123]، و"تفعلل" نحو: دحرجته فتدحرج[124]، و"تفعّل" فهو مطاوع "فَعَّلت" نحو: "كسّرته فتكسّر، وقطّعته فتقطّع"[125]. وأما "تفاعل" فيأتي لمطاوعة "فَاعَلَ"، نحو: ناولته فتناول[126]، وقد يأتي لازمًا حين لا يراد به المطاوعة، وقد يأتي لغير المطاوعة[127].

وتكلم السُّهَيْلِيّ في مطاوعة غير المتعدي ومنه "انفعل"، كانطلق، ونحو: كسرته فانكسر، وشويته فانشوى،«فمن حيث كان فعل الفاعل في نفسه لم يتعدَّ، ومن حيث لم يقع من فاعله إلا بعد استدعاء وسبب، زيدت النون في أوله قبل الحروف الأصلية، وزيدت ساكنة؛ كيلا تتوالى الحركات، ثم وصل إليها بهمزة الوصل»[128].

وأما "تفعلل" عنده فلا يتعدى ألبتَّة؛ لأن التاء فيه مثل النون في انفعل، إلا أنهم خصُّوا الرباعي بالتاء، وخصُّوا الثلاثي بالنون فرقًا بينهما، ولم تكن التاء ههنا ساكنة كالنون، لسكون عين الفعل، فلم يلزم فيها من توالي الحركات ما لزم هناك، وأما "تفاعل" فقد توجد متعدية؛ لأنها لا يراد بها المطاوعة كما أريد بتفعلل، وإنما هو "فعل دخلته التاء زيادة على "فاعل" المتعدية، فصار حكمه إن كان متعديًا إلى مفعولين قبل دخولها أن يتعدى بعد دخولها إلى مفعول، نحو: "نازعت زيدًا الحديث"، ثم تقول: "ما تنازعنا الحديث". وإن كان متعديًا إلى مفعول لم يتعد بعد دخول "التاء" إلى شيء آخر، نحو: خاصمت زيدًا، وتخاصمنا"[129].

ثالثًا: همزة التعدية

من طرق تعدية الفعل: زيادة "همزة التعدية"، ووظيفتها أن تزيد في الكلام مفعولًا، فتدخل على الفعل اللازم فيصير متعديًا نحو: أذهب البأس، وتدخل على الفعل المتعدي إلى مفعول واحد، فينصب مفعولين نحو: أتبع السيئةَ الحسنةَ، وتدخل على الفعل المتعدي إلى مفعولين، فينصب ثلاثة مفاعيل، نحو: ربّ أرني الحقَّ حقًّا[130].

وهذا المتعدي نوعان:

الأول: ما يحصل للفاعل منه صفة في نفسه، ولا يكون اعتماده في الثاني على المفعول، فيجوز نقله، مثل: طعم زيد الخبز وأطعمته، وجرع الماء وأجرعته، ولبس الثوب وألبسته إياه.

والثاني: ما لا يحصل للفاعل منه صفة في نفسه؛ نحو: أكل وأخذ وضرب؛ فلا تنقل، لأن الفعل واقع بالمفعول، ظاهر أثره فيه غير حاصل في الفاعل منه صفة، فلا تقول: أضربت زيدًا عمرًا، ولا: أقتلته خالدًا[131].

وناقش السُّهَيْليّ اختلاف النحاة في تعدية الفعل اللازم بالألف، أهو قياس مطرد أم لا، وصحَّح مذهب سيبويه أنه غير مطّرد، لكنَّه وضع له قاعدة تجمع الباب؛ فقال: «ولكني أشير لك إلى أصل ينبني عليه هذا الباب، وهو أن تنظر إلى كل فعل حصل منه في الفاعل صفة ما، فهو الذي يجوز فيه النقل، لأنك إذا قلت: أفعلته، فإنما معناه: جعلته على هذه الصفة.

وقلما ينكسر هذا الأصل في غير المتعدي إذا كان ثلاثيًّا نحو: قعد وأقعدته، وطال وأطلته. وأما المتعدي فمنه ما يحصل للفاعل منه صفة في نفسه ولا يكون اعتماده في الثاني على المفعول فيجوز

نقله[132] مثل: طعم زيدٌ الخبزَ وأطعمته، وجرع الماءَ وأجرعته، وكذلك بلع وشم وسمع؛ لأنها كلها يحصل منها للفاعل صفة في نفسه غير خارجة عنه، وجاءت أو أكثرها على فَعِل؛ مشابهة لباب: فزِع وحذِر إلى غير ذلك مما له أثر في باطن الفاعل وغموض معنى فيه[133]، ومنه ما لا يجوز نقله، واعتمد القياس هنا، ففي: هذا "لبس" الثوب وألبسه إياه؛ الفعل وإن كان متعديًا فحاصل معناه في نفس الفاعل، كأنه لم يفعل بالثوب شيئًا، وإنما فعل بنفسه...[134]. و"أعطيته" منقول من: "عطا يعطو" إذ أشار للتناول، وليس معناه الأخذ...فنقل كما نقل غير المتعدي لقربه منه، فقالوا: أعطيت زيدًا درهمًا، أي: جعلته عاطيًا له[135].

و"أنلت" منقول من "نال" المتعدية، وهي بمنزلة "عطا يعطو"، لا تنبئ إلا عن وصول إلى المفعول دون تأثير فيه، ولا وقوع ظاهر به، ومنه قوله سبحانه:﴿ لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا وَلَٰكِن يَنَالُهُ ٱلتَّقۡوَىٰ ﴾[الحج: 37]، فتخريجه عنده أنه: لو كان فعلًا مؤثرًا في مفعوله لم يجز هذا.... ومثله: "شرب" زيد الماء، فلم يقولوا فيه: أشربته، إلا أن تريد أن الماء خالط أجزاء من الشارب، وحصلت من الشرب صفة في الشارب، فيجوز، كقوله سبحانه: ﴿ وَأُشۡرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡعِجۡلَ ﴾ [البقرة: 93]. ويقيس السهيلي على هذه الأمثلة ما يناظرها.

المطلب الثاني: إسناد الفعل إلى الضمائر

ذكر السُّهَيْلِيّ من مسائل هذا المبحث مسألتين، وزعناهما على: لغة «أكلوني البراغيث»، والأصل في الفعل الإفراد.

المسألة الأولى: لغة «أكلوني البراغيث»

وهي لغة بني الحارث بن كعب، وهي أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر مثنى أو مجموع، أُتي فيه بعلامة تدل على التثنية أو الجمع؛ فتقول: قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقمن الهندات، فتكون الألف والواو والنون حروفًا تدل على التثنية والجمع، كما كانت التاء في قامت هند، حرفًا تدل على التأنيث عند جميع العرب، والاسم الذي بعد المذكور مرفوع به، كما ارتفعت هند ب-"قامت"، وسماها ابن مالك لغة: «يتعاقبون فيكم ملائكة»[136]. فإنه «قد تلحق العلامة الفعل للتثنية والجمع قبل ذكر الفاعلين، فليست حينئذٍ بضمير، إذ لم يتقدم مذكور يعود، ولكنها حروف لحقت علامة

للتثنية والجمع، حرصًا على البيان وتوكيدًا للمعنى، إذ كانوا يسمون بالجمع والتثنية نحو: فلسطين، وقنسرين، وكذلك: سلمان، وحمدان...مما دعاهم إلى تقديم العلامة في نحو قولهم: «أكلوني البراغيث»[137] وقد ورد في الصحيح، نحو قوله ﷺ: «يتعاقبون فيكم ملائكة»[138]. ويفسر أنه "كما أنَّ هذه العلامة ليست للفعل إنما هي للفاعلين فكذلك التاء في: ظفرت يداك وقامت هند، ليست للفعل"[139] والفعل لم يشتق من المصدر محدودًا وإنما يدل عليه مطلقًا، فالتاء حرف بمنزلة العلامة... إلا أنها ألزم... "إذ كل العرب تقول: قامت هند، ولا تكاد تقول: قاموا إخوتك، إلا قليل منهم"[140].

وفي إعراب الضمير في لغة أكلوني البراغيث ثلاثة أوجه للنحاة:

الأول: الضمير علامة على التثنية أو الجمع بمنزلة تاء التأنيث.

الثاني: "البراغيث" مبتدأ، و"أكلوني" خبر مقدّم، تقديره: «البراغيث أكلوني».

الثالث: الواو في "أكلوني"، ضمير على شرط التفسير، وهي الفاعل، "والبراغيث" بدل منه[141].

وقد اختار السُّهَيْلِيّ الوجه الأول.

المسألة الثانية: الأصل في الفعل الإفراد

عدَّ السُّهَيْلِيّ «الأصل في الفعل الإفراد»[142]، معللا ذلك أن التثنية والجمع معنى يطرأ، والإفراد أصل، ففعل الواحد مستغنٍ عن ظهور علامة الإضمار بعلم السامع أن له فاعلًا، وليس كذلك في التثنية والجمع، فإذا تقدم الفعل على الفاعل فإنه يلزم الإفراد دائمًا، سواءٌ أكان الفاعل مفردًا أم مثنى أم جمعًا؛ فتقول: حضر الرجل، حضر الرجلان، حضر الرجال، حضرت المرأة، حضرت المرأتان، حضرت النسوة إلا على لغة «أكلوني البراغيث»"[143].

فإذا أسند الفعل إلى مفرد لا يحتاج إلى ضمير؛ لدلالته على فاعل مطلق، أما إذا أسند إلى المثنى والجمع، فيحتاج إلى ما يدل على أحدهما؛ لمخالفته للأصل، فيقال: حضر الرجل ويحضر، الرجل حضر ويحضر، دون الحاجة إلى ضمير ظاهر...«فإذا أسندت إلى الضمير، لزم إظهاره، فتقول: الرجلان حضرا ويحضران، والرجال حضروا ويحضرون»[144].

المطلب الثالث: أحكام تعمُّ الاسم والفعل

جمعنا في هذا المبحث بعض الأحكام التي يشترك فيها الاسم والفعل معًا، وقسمناها على مسألتين: أولاهما: الإعلال، وثانيتهما: التذكير والتأنيث.

الأولى: الإعلال

الإعلال: تغيير حرف العلة بقَلْبه، أو نقله، أو حذفه[145].

والإعلال بالحذف نوعان:

أ- قياسي: وهو ما كان لعلة تصريفية غير التخفيف، كالتقاء الساكنين، والاستثقال. ومن صوره حذف ياء المنقوص، في نحو: "قاضٍ وداعٍ"، عند الإفراد والتنكير في الرفع والجر، والأَصْل فِيهِ: هَذَا قَاضِي، ومررت بقاضي[146].

ب- غير قياسي: وهو ما كان لغير علة تصريفية، ويعرف بالحذف الاعتباطي. مثل حذف الياء من كلمة: يد، ودم، فأصلهما: يَدَيٌ، ودَمَي[147].

وتحدث السُّهَيْلِيّ عن «الإعلال بالحذف»، من دون وضع عنوان(الإعلال) في سياق تناوله حذف اللام من كل ما كان على وزن "فعل" معتل اللام، ثم عبر به عن غير ما وضع له، فإنه وضع عن الحدث، فإذا زحزح عن أصل موضوعه وبقي فيه من المعنى الأول ما يعلم به أنه مشتق منه، فإن حذف لامه مطّرد، ليكون النقص في اللفظ موازنًا للنقص في المعنى، فلا يستوفي حروف الكلمة بأسرها إلا عند حصول المعنى بأسره. ومن ذلك: "غد" و"دم" و"يد".

وعلى ذلك فكل هذه الأسماء نقص من لفظها بحسب ما نقص من المعنى الذي عبر عنه بجملة حروف الكلمة، فهذا ما في "أمس" و"غد"...كما أشار إلى الإعلال غير القياسي، وسر هذا الحذف والحكمة منه، وهو أن النقص في اللفظ يقابله نقص في المعنى[148].

الثانية: التذكير والتأنيث

ناقش السُّهَيْلِيّ شيئا مما علل به النحاة تأنيث بعض المواضع وتذكيرها؛ ومما ناقشهم فيه:

1- أن الاسم المؤنث إذا كان تأنيثه حقيقيًّا، فلا بد من لحوق "تاء" التأنيث في الفعل، وإن كان تأنيثه مجازيًّا كنت مخيرًا في إثبات التاء وتركها.

2- أن "التاء" في قوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ﴾ [الحجرات: 14] لتأنيث الجماعة، وتأنيث الجماعة غير حقيقي، وقد كان على هذا لحوق التاء في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسۡوَةٞ﴾ [يوسف: 30]: أولى؛ إذ تأنيث النسوة حقيقة.

3- أن الفعل إذا تأخر عن فاعله المؤنث، فلا بد من إثبات تاء التأنيث، وإن لم يكن حقيقة.

4- لم يذكروا فرقًا بين تقدم الفعل وتأخره. فإذا لحقت "التاء" لتأنيث الجماعة، فلم لا يجوز أن يحسن: (قالت الكافرون) و(قالت الظالمون)، كما حسن: (قالت الأعراب) و(ذهبت الأحقاد)، ونحوه؟.

وأنكر قولهم حول مراعاة اللفظ في الجمع السالم المذكر والمؤنث؛ فقال: «إن أحدًا من العرب لا يقول: الهندات ذهب، ولا: الجِمال انطلق، ولا: الأعراب تكلم، مراعاة للفظ الجمع، فدل على أن الأمور بخلاف ما ذكروه»[149].

وذكر بعد هذا ما يراه من توجيه صحيح وتعليل سليم لهذا الباب[150]؛ فقال: «والأصل في هذا الباب أن الفعل متى اتصل بفاعله، ولم يحجز بينهما حاجز؛ لحقت التاء علامة للتأنيث، ولا يبالى إذا كان تأنيث الفاعل حقيقة أم مجازًا؛ تقول: طالت النخلة، كما تقول: جاءت المرأة، اللهم إلا أن يكون الاسم المؤنث في معنى اسم آخر مذكر، كالحوادث والحدثان، والأرض مع المكان[151]،فقد جاء:

فإن الحوادث أودى بها[152].

ولا أرض أبقل أبقالها[153].

حمل الحوادث على الحدثان، وحمل الأرض على الموضع والمكان، مع أنه شعر، والشعر موضع ضرورة[154]. فإذا فصلت الفعل عن فاعله، فكلما بعد عنه قوي حذف العلامة منه... وفي القرآن: ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيۡحَةُ﴾ [هود: 67] كما أنه إذا تأخر الفعل عن الفاعل وجب ثبوت التاء فيهما جميعًا، تقول: المرأة حضرت، كما تقول: الصيحة أخذتهم، والنخلة طالت، وإذا تقدم الفعل متصلًا بفاعله الظاهر، فليس مؤخر الاتصال كهو مع المضمر؛ لأن الفاعل الظاهر كلمة، والفعل كلمة أخرى، والفاعل المضمر والفعل كلمة واحدة، فكان حذف "التاء" في قامت هند، وطالت النخلة، أقرب إلى الجواز[155]، وفي مناقشاته هذه ما يكفي لتتجلى لنا آراؤه وتوجيهاته الصرفية.

النتائج والتوصيات:

ناقشت الباحثة في دراستها الناحية الصرفية في كتاب الإمام السُّهَيْلِيّ نتائج الفكر. حيث وقفت على آراء السُّهَيْلِيّ الدَّقيقة في القضايا الصرفية في الكتاب، وبعد تناول الباحثة لمعالجاته، توصلت إلى عدة نتائج، أهمها:

1- أن للسُّهَيْلِيّ -رحمه الله- آراء واجتهادات في توجيه المسائل الصرفية، تدل على تمكّنه من اللغة وإتقانه لقواعدها.

2- ذهب السُّهَيْلِيّ مذهب البصريّين في أن المصدر هو أصل الفعل، واختار في «الآفة» أنها اسم وليست مصدرًا.

3- علل السُّهَيْلِيّ عدة صيغ بموافقتها لدلالات الحروف والحركات، وهذا يدل على دقة فهمه لمعاني الحروف وصِفاتها ودلالاتها، سابقا بذلك "الأسلوبية" التي تُعنَى بدراسة الأصوات والكلمات والتراكيب.

4- حديث السُّهَيْلِيّ في التصغير دار حول فقه هذه الأبنية وأسرار اختيار تلك الهيئة، وهذا يدل على دقة نظره وغوصه في معاني اللغة وأسرار تراكيبها.

5- تقسيم السُّهَيْلِيّ للأفعال من حيث قوة لزومها للفعل إلى ثلاث درجات حسب ثقل اللفظ والمصدر. كان تقسيمًا موفقًا يدل على سعة علمه بالعربية.

6- مناقشة السُّهَيْلِيّ لمسألة الإعلال بالحذف لم يكن من باب دراسة الأبنية، وإنما من باب دراسة الدلالات والأسرار التي وراء ذلك الحذف.

7- ترجيحات السُّهَيْلِيّ لبعض أقوال سيبويه تدل على موافقته لآراء المدرسة البصرية.

8- كان السُّهَيْلِيّ يستطرد في كثير من المواضع لكي يثبت موضع الشاهد، مما يدلل على سعة علمه وإلمامه بعلم الصرف، وأنَّ علمه بالصرف لا يقل عن علمه بالنحو.

9- لم يفرد السُّهَيْلِيّ فصلًا في "نتائج الفكر" للمادة الصرفية، بل كان يتناولها من خلال حديثه عن النحو. لذا لا بد لمن أراد أن يتحدث عن الناحية الصرفية، أن يستخرجها من خلال النظر إلى الموضوعات النَّحْوِيّة.

10- وافق السهيلي عدة علماء، في قضايا مختلفة، ما يدل على أنه كان ينشد ضالته حيثما وجد داعيها العلمي.

التوصيات:

1- توصي الباحثة بتناول آراء السُّهَيْلِيّ في العلوم الأخرى، كالبلاغة والنحو من خلال كتابه «نتائج الفكر». وكتبه الأخرى.
2- توصي بدراسة فكر السُّهَيْلِيّ على وفق مناهج البلاغة الجديدة، كأن يناقش فكره ويقارن من خلال قواعد المنهج الأسلوبي.
3- تقترح الباحثة دراسة الفكر الصرفي عند علماء النحو العرب بوجهٍ عام.

الهوامش والإحالات:

(1) ينظر: ابن جني، المنصف: 4.
(2) ينظر: الشوا، بين نتائج الفكر للسهيلي وبدائع الفوائد لابن القيم: 49، 50.
(3) ينظر: المراكشي، الإعلام: 60/8، وقد ذكر ذلك ابن دحية أنه أملى عليه نسبه.
(4) ينظر: ابن كثير، البداية والنهاية: 340/11.
(5) ينظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ: 1348. كنعان، وفيات الأعيان والمشاهير: 378.
(6) ينظر: ابن دحية، المطرب: 230.
(7) ينظر: ابن تغري بردي، النُّجوم الزاهرة: 92/6.
(8) ينظر: الدوادي، طبقات المفسرين: 272/2.
(9) ينظر: السيوطي، طبقات المفسرين: 38، وصنف ابن العربي في الحديث والفقه والأصول والأدب والتاريخ.
(10) مخلوف، شجرة النور الزكية: 156.
(11) ابن الجزري، غاية النهاية: 317، 318.
(12) المقري، نفح الطيب: 3/ 401.
(13) ينظر: الضبي، بغية الملتمس: 304.
(14) ابن دحية، المطرب: 232.
(15) الضبي، بغية الملتمس: 359.
(16) الذهبي، تذكرة الحفاظ: 4/ 1348، 1349.
(17) ابن الجزري، غاية النهاية: 1/ 324.
(18) الداودي، طبقات المفسرين: 272/1.

(19) ابن الجزري، غاية النهاية: 312/2.

(20) الضبي، بغية الملتمس: 289.

(21) الأوسي، الذيل والتكملة: 537/5، وفي قوله: "حيّا سنة ست وتسعين وخمسمائة"، إشارة إلى وفاته بعد هذا التاريخ.

(22) ينظر: الترغي، فهارس علماء المغرب: 601.

(23) السيوطي، بغية الوعاة: 2/ 491.

(24) التليدي، المطرب: 115.

(25) السيوطي، بغية الوعاة: 605/1.

(26) ينظر: ابن دحية، المطرب: 2، 3. ومن مؤلفاته: «شرح أسماء النبي عليه السلام»، «عصمة الأنبياء»، «نهاية السؤل في خصائص الرسول».

(27) ابن الخطيب، الإحاطة: 3/ 406.

(28) نفسه: 211/3، 212

(29) ينظر: ابن فرحون، الديباج المذهب: 246.

(30) ينظر: السهيلي، التعريف والإعلام: 23.

(31) ينظر: مؤنس، موسوعة تاريخ الأندلس: 1/ 15. 21

(32) ينظر: نفسه: 1/ 96.

(33) ابن فارس، مقاييس اللغة: 344/3.

(34) عبد الغني، الصرف الكافي: 19، 46-47.

(35) اليعقوب، المنهاجُ المختَصر: 12

(36) الجرجاني، المفتاح في الصرف: 26.

(37) ينظر: عبد الغني، الصرف الكافي: 19.

(38) السهيلي، نتائج الفكر: 31، ويظهر من كلامه تحيزّه إلى آراء سيبويه.

(39) ينظر: ابن القطّاع، أبنية الأسماء والأفعال: 93.

(40) ينظر: ابن عصفور، الممتع: 51.

(41) ينظر: عبد الغني، الصرف الكافي: 46، 47.

(42) السَلْهَبُ من الخيل: الفرس الطويل على وجه الأرض. الجوهري، الصحاح: 149/1.

(43) الزهلق: الحمار الهملاج، وهو أيضا: الحمار السمين المستوي الظهر من الشحم. ابن سيده، المحكم: 456/4.

(44) يقال: ما على فلان طحربة وطحربة وطحربة، أي قطعة خرقة، وما في السماء طحربة، أي شيء من غيم، الجوهري، الصحاح: 171/1.

(45) الشمردل: السريع من الإبل وغيره. الجوهري، الصحاح: 1741/5.

(46) الخزعبلة: الفكاهة والمزاح. ابن منظور، لسان العرب: 205/11.

(47) القذعمل والقذعملة: الضخم من الإبل، وما في السماء قذعملة: أي شيء من السحاب. ابن سيده، المحكم: 470/2.

(48) يقال: ما عنده قرطعبة ولا قذ عملة ولا سعنة ولا معنة، أي شيء. الجوهري، الصحاح: 201/1.

(49) ينظر: ابن عصفور، الممتع: 56.

(50) ينظر: ابن جني، المنصف: 98. عبد الغني، الصرف الكافي: 48.

(51) ينظر: ابن عصفور، الممتع: 51.

(52) ابن السراج، الأصول: 2/ 143.

(53) ينظر: ابن السراج، الأصول: 141/2، 142. الحريري، درّة الغواص: 258.

(54) وفي إعرابها وبنائها لغات عند العرب. ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 137/3. السامرائي، معاني النحو: 208/2.

(55) ينظر: ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة: 183/1.

(56) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 106/4.

(57) صدر بيت، للعجاج، وعجزه: «عجائزا مثل السعالي خمْسا»، أنشده: الخليل، الجمل: 202، وذكره: سيبويه ،الكتاب: 285/3، الجوهري، الصحاح: 904/3، والشاهد فيه مجيء «أمسًا» مفتوحة مصروفة في ضرورة الشعر.

(58) أسامة: من أسماء الأسد. ينظر: الجوهري، الصحاح: 1861/5.

(59) ثعالة: من أسماء الثعلب. ينظر: نفسه: 1646/4.

(60) السُّهَيْلِيّ، نتائج الفكر: 89.

(61) ينظر: الحموي، معجم البلدان: 218/1.

(62) ينظر: الحملاوي، شذا العرف: 56.

(63) السُّهَيْلِيّ، نتائج الفكر: 136.

(64) ينظر: الثعالبي، فقه اللغة: 271. عبد الغني، الصرف الكافي: 225.

(65) السهيلي، نتائج الفكر: 71.

(66) السهيلي، نتائج الفكر: 71، والحديث أخرجه: البخاري، صحيح البخاري:3/2، كتاب الجمعة، باب الساعة التي في يوم الجمعة، حديث رقم (935). مسلم، صحيح مسلم:583/2، كتاب الجمعة، باب في الساعة التي في يوم الجمعة،حديث رقم (852)، من حديث أبي هريرةﷺ.

(67) السهيلي، نتائج الفكر: 71.

(68) نفسه: 70، 71.

(69) عبد الغني، الصرف الكافي: 307.

(70) ابن السراج، الأصول: 429/2.

(71) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه: 368/2.

(72) السُّهَيْلِيّ، نتائج الفكر: 125.

(73) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 250/3.

(74) يقال: "رجلٌ كَثُّ اللِّحْيَة"، و"قومٌ كُثٌّ"، والثط: خفيف شعر اللحية والحاجبين، وثقيل البطن البطيء. ينظر: ابن منظور، لسان العرب: 267/7. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط: 95/1.

(75) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 250/3. أبو حيان، ارتشاف الضرب: 433/1.

(76) يقال: وجه جعد مستدير قليل اللحم، وبعير جعد كثير الوبر متجمعه، والبخيل اللئيم، يقال: فلان جعد اليدين، وجعد الأنامل، ورجل جعد القفا. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط: 125/1.

(77) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف: 1/ 37.

(78) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل: 1/ 318.

(79) ابن خالويه، ليس في كلام العرب: 357.

(80) ينظر: الحلبي، شرح التسهيل: 9/ 4838.

(81) السهيلي، نتائج الفكر: 192.

(82) نفسه: 192.

(83) نفسه: 193.

(84) نفسه: 193.

(85) ينظر: الهروي، إسفار الفصيح: 855/2.

(86) الفراهيدي، كتاب العين: 216/2.

(87) ينظر: الجوهري، الصحاح: 2419/6

(88) ينظر: المبرد، المقتضب: 214/2، 215. ابن يعيش، شرح المفصل: 277/3.

(89) السهيلي، نتائج الفكر: 193.

(90) السهيلي، نتائج الفكر: 193. الجزور: الناقة التي تجزر، أي تقطع وتجزأ بعد نحرها، أو تكون معدة لذلك.

(91) ينظر: ابن الأنباري، الأضداد: 359.

(92) نفسه: 359.

(93) ينظر: ابن درستويه، تصحيح الفصيح: 282

(94) ينظر: ابن الأثير، البديع: 266/1.

(95) السرقسطي، الدلائل في غريب الحديث: 885/2.

(96) السهيلي، نتائج الفكر: 54.

(97) نفسه: 54.

(98) نفسه، الصفحة نفسها.

(99) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف: 191/1.

(100) ابن يعيش، شرح المفصل: 273/1.

(101) ينظر: الأنباري، أسرار العربية: 171- 173.

(102) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط: 32/1.

(103) ينظر: السيرافي، شرح أبيات سيبويه: 33/2. والكلام المذكور شرح لقول الخرنق: لا يبْعدَنْ قومي الذين همُ ** سمُّ العداةِ وآفةُ الجزْرِ.

(104) ينظر: عبد الغني، الصرف الكافي: 146.

(105) ابن سِيدَه، المحكم: 549/10.

(106) السُّهَيْلِيّ، نتائج الفكر: 192- 193. ومثّل له من أقوالهم: كقولهم في من له رمح رامح، ومن له نبل: نابل، وفيما فيه الحمى: محموم. ومكان مضبوب ومسبوع، من الضباب والسباع. ومنه: طعام مسوس ومدود.

(107) البيت في: الخليل، الجمل: 88. سيبويه، الكتاب: 57/2. ابن السراج، الأصول: 40/2، لخرنق بنت بدر بن هفان بن مالك البكرية العدنانية (توفيت نحو50 ق.هـ-574م) شاعرة جاهلية، أخت طَرَفَة بن العبد من أمّه. تزوجها بشر بن عمرو بن مرثد، سيد بني أسد الذي قتل يوم كلاب من قبلهم. كان أكثر شعرها في رثائه ورثاء من قتل معه من قومها. كما رثت أخاها طَرَفَة. لها ديوان شعر صغير.

(108) وذهب بعضهم إلى أنها مصدر، قال ابن سِيدَه: «وَعِنْدِي أَن الحُمَّى مصدرٌ كالبشرى والرُّجْعَى»، ابن سيده، المحكم: 553/2.

(109) السُّهَيْلِيّ، نتائج الفكر: 192. الجوهري، الصحاح: 1333/4.

(110) السُّهَيْلِيّ، نتائج الفكر: 250.

(111) تنظر القصة عند: الجاحظ، البيان والتبيين: 276/1. الدِّينَوَريّ، المجالسة: 216/7. الراغب الأصفهاني: محاضرات الأدباء: 2/ 305.

(112) السُّهَيْلِيّ، نتائج الفكر: 251.

(113) نفسه: 251.

(114) ينظر: الفارابي، ديوان الأدب: 138/2.

(115)ينظر: السُّهَيْلِيّ، نتائج الفكر: 251.

(116) ينظر: نفسه: 251.

(117) ينظر في مفهوم اللزوم والتعدية: الحملاوي، شذا العرف: 38. عبد الغني، الصرف الكافي: 81-83.

(118) ينظر: الحملاوي، شذا العرف: 38. عبد الغني، الصرف الكافي: 81-83.

(119) السُّهَيْلِيّ، نتائج الفكر: 249، 250.

(120) نفسه: 249، 250.

(121) سيبويه، الكتاب: 35/1.

(122) ينظر: الحملاوي، شذا العرف: 32.

(123) المبرد، المقتضب: 104/2.

(124) سيبويه، الكتاب: 66/4.

(125) ابن جني، المنصف: 91.

(126) سيبويه، الكتاب: 4/ 66.

(127) ينظر: ابن الأثير، البديع: 412/2.

(128) السُّهَيْلِيّ، نتائج الفكر: 252.

(129) السهيلي، نتائج الفكر: 252، 253.

(130) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 414/4.

(131) ينظر: العكبري، اللباب: 258/1.

(132) السُّهَيْلِيّ، نتائج الفكر: 253.

(133) نفسه: 254.

(134) نفسه، الصفحة نفسها.

(135) نفسه، الصفحة نفسها.

(136) ينظر: الجياني، تسهيل الفوائد: 44. ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك: 80/2.

(137) السُّهَيْلِيّ، نتائج الفكر: 127.

(138) أخرجه: البخاري، صحيح البخاري: 115/1، كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر،حديث رقم (555). مسلم، صحيح مسلم: 439/1، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاتي الصبح والعصر، حديث رقم (632)، من حديث أبي هريرة ﷺ.

(139) السُّهَيْلِيّ، نتائج الفكر: 128.

(140) نفسه: 127، 128.

(141) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه: 154/1.

(142) السُّهَيْلِيّ، نتائج الفكر: 126.

(143) نفسه: 126، 127.

(144) نفسه: 127.

(145) عبد الغني، الصرف الكافي: 287.

(146) ينظر: ابن جني، اللمع: 14. العكبري، اللباب: 2/ 204. ابن الخباز، توجيه اللمع: 80.

(147) الجياني، إيجاز التعريف: 191.

(148)السُّهَيْلِيّ، نتائج الفكر: 90.

(149) نفسه: 128، 129.

(150) نفسه: 129.

(151) نفسه: 129، 130.

(152) عجز بيت للأعشى، وصدره «فإمّا ترَيْ لِمّتي بُدِّلَتْ»، أنشده: سيبويه، الكتاب: 45/2، 46. ابن السراج، الأصول: 413/2. ابن سِيدَه،المحكم: 252/3. الشاهد فيه: حذف التاء من "أودت" ضرورة، ودعاه إلى حذفها أن القافية مردفة بالألف، وسوغ له حذفها أن تأنيث الحوادث غير حقيقي، وهي في معنى الحدثان. ومعنى فأودى بها: ذهب ببهجتها وحسنها.

(153) عجز بيت لعامر بن جُوَين الطائي، وصدره «فلا مُزنةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها»، أنشده: سيبويه،الكتاب: 46/2. المبرد ، الكامل: 207/2. ابن السراج، الأصول: 413/2، وغيرهم، والشاهد فيه: حذف التاء من "أبقلت" لأن الأرض بمعنى المكان، فكأنه قال: ولا مكان أبقل إبقالها.

(154) السُّهَيْلِيّ، نتائج الفكر: 130.

(155) نفسه: 131.

المراجع:

- **القرآن الكريم.**

1) ابن الأثير، المبارك بن محمد، البديع في علم العربية، تحقيق: طاهر الزاوي، ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، 1399هـ.
2) ابن تغري بردي، يوسف، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، دار الكتب، مصر، د.ت.
3) الأنباري، عبد الرحمن محمد، أسرار العربية، تحقيق: محمد مدكور، و وائل محمود سعد الباري، مجلة الوعي الإسلامي، الكويت، 1436هـ.
4) الأنباري، عبد الرحمن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحْوِيّين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، بيروت، 1424هـ.
5) ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، الأضداد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1987م.
6) الأوسي، محمد بن محمد، الذيل والتكملة، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2012م.

7) ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، 1997م.
8) الترغي، عبد الله المرابط، فهارس علماء المغرب منذ النشأة حتى نهاية القرن الثاني عشر الهجري، منشورات الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان، المغرب، 1420هـ.
9) التليدي، عبد الله بن عبد القادر، المطرب بمشاهير أولياء المغرب، دار الأمان، 1424هـ.
10) الجاحظ، عمرو بن بحر، البيان والتبيين، مكتبة الهلال، بيروت، 1423هـ.
11) الجديع، عبد الله بن يوسف، المنهاجُ المختَصر في عِلمي النَّحو وَالصَّرف، مؤسَسَة الريَّان، بيروت، 1428هـ.
12) الجرجاني، أبو بكر عبدالقاهر، المفتاح في الصرف، تحقيق: علي توفيق الحَمَد، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1407هـ.
13) ابن الجزري، محمد بن محمد، غاية النهاية في طبقات القراء، مكتبة ابن تيمية، السعودية، 1351هـ.
14) ابن جني، أبو الفتح عثمان، اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، د.ت.
15) ابن جني،، أبو الفتح عثمان، المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، دار إحياء التراث، بيروت، 1373هـ.
16) الجوهري،إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عطَّار، دار العلم للملايين، بيروت، 1407هـ.
17) الجياني، محمد بن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف، تحقيق: محمد المهدي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1422هـ..
18) الحريري، أبو محمد القاسم بن علي، درّة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1418هـ.
19) الحلبي، محمد بن يوسف بن محمد، شرح التسهيل المسمى " تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: علي محمد فاخر وآخروت، دار السلام ، القاهرة، 1428هـ.
20) الحملاوي، أحمد بن محمد، شذا العرف في فن الصرف، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن، مكتبة الرشد، الرياض، د.ت.
21) الحموي، ياقوت بن عبد الله، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، 1995م.
22) أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418هـ.
23) أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، د.ت.
24) ابن خالويه، الحسين بن أحمد، ليس في كلام العرب، تحقيق: أحمد عطار،د. ن،مكة المكرمة، 1399هـ.

25) ابن الخباز، أحمد بن الحسين، توجيه اللمع، شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جني، تحقيق: فايز دياب، دار السلام، القاهرة، 1428هـ.
26) ابن الخطيب، محمد بن عبد الله ، الإحاطة في أخبار غرناطة، دار الكتب العلمية، بيروت، 1424هـ.
27) الداودي، محمد بن علي بن أحمد، طبقات المفسرين، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
28) ابن دحية، عمر بن حسن، المطرب من أشعار أهل المغرب، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار العلم، بيروت، 1437هـ.
29) ابن دَرَسْتَوَيْه، عبد الله بن جعفر، تصحيح الفصيح وشرحه، تحقيق: محمد المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1419هـ.
30) الدِّينَوَريّ، أبو بكر أحمد بن مروان، المجالسة وجواهر العلم، تحقيق: مشهور آل سلمان، دار ابن حزم، بيروت، 1419هـ.
31) الذهبي، محمد بن أحمد، تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت، 1414هـ.
32) الراغب، الأصفهاني، الحسين بن محمد، محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، تحقيق: رياض مراد، دار صادر، بيروت، د.ت.
33) الزمخشري، محمود بن عمر، أساس البلاغة، تحقيق: محمد السود، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419هـ.
34) الزمخشري ،محمود بن عمرو بن أحمد، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، 1993م.
35) السامرائي، فاضل، معاني النحو، دار الفكر، الأردن، 1420هـ.
36) ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت.
37) السرقسطي، قاسم بن ثابت، الدلائل في غريب الحديث، تحقيق: محمد القناص، مكتبة العبيكان، الرياض، 1422هـ.
38) السُّهَيْلِيّ، عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد، التعريف والإعلام فيما أبهم في القرآن من الأسماء والأعلام، تحقيق: عبد الله النقراط، كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، 1401هـ.
39) السُّهَيْلِيّ، عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد، نتائج الفكر في النحو، تحقيق: عادل عبد الموجود، علي معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992م.
40) السُّهَيْلِيّ، عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد، الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، تحقيق: عمر عبدالسلام، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1421هـ.
41) ابن سِيدَه، علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

42) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هـ.
43) السيرافي، يوسف بن الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2008م.
44) السيرافي، يوسف بن الحسن بن عبد الله، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمد هاشم، دار الفكر، القاهرة، 1394هـ.
45) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، بغية الوعاة في طبقات اللُّغَوِيّين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل، المكتبة العصرية، لبنان، د.ت.
46) الشوا، أيمن، بين نتائج الفكر للسهيلي وبدائع الفوائد لابن القيم، مجلة جامعة دمشق، دمشق، مج24، ع3-4، 2008م.
47) الضبي، أحمد بن يحيى، بغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1967م.
48) عبد الغني، أيمن أمين، الصرف الكافي، راجعه: عبده الراجحي، وآخرون، دار التوفيقية، القاهرة، د.ت.
49) ابن عصفور ، علي بن مؤمن، الممتع الكبير في التصريف، مكتبة لبنان، بيروت، 1996م.
50) ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، شرح إبن عقيل على ألفية إبن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، 1980م.
51) العكبري، عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، 1416هـ..
52) الفارابي، إسحاق بن إبراهيم بن الحسين، معجم ديوان الأدب، تحقيق: أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، 2003م.
53) ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، 1399هـ.
54) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، د.ن، د.ب، 1416هـ.
55) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، مكتبة الهلال، د.ت.
56) ابن فرحون، إبراهيم بن علي، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق: حمد الأحمدي، دار التراث، القاهرة، د.ت.
57) ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، غريب الحديث، تحقيق: عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، 1973م.
58) ابن القطّاع، علي بن جعفر، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، تحقيق: أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 1999م.
59) ابن القيسراني، محمد بن طاهر، تذكرة الحفاظ، تحقيق: حمدي السلفي، دار الصميعي، الرياض، 1415هـ.

60) ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، بدائع الفوائد، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.
61) ابن كثير، إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، 1408هـ.
62) كنعان، محمد أحمد، وفيات الأعيان والمشاهير خلاصة تاريخ ابن كثير، دار المعارف، بيروت، 1998م.
63) المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عظيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
64) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، دار الدعوة، القاهرة، د.ت.
65) مخلوف، محمد بن محمد بن عمر، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، دار الكتب العلمية، لبنان، 1424هـ.
66) المراكشي، عباس بن محمد، الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الإعلام، المكتبة الملكية ، الرباط، 1993م.
67) المقري، أحمد بن محمد، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1997م.
68) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1414هـ.
69) مؤنس، حسين، موسوعة تاريخ الأندلس، تاريخ وفكر وحضارة وتراث، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1416هـ.
70) ناظر الجيش، محمد بن يوسف، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: علي محمد فاخر، دار السلام، القاهرة، 1428هـ.
71) الهروي، محمد بن علي، إسفار الفصيح، تحقيق: أحمد قشاش، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1420هـ.
72) ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، 1422هـ.

Arabic References

- **al-Qur'ān al-Karī, (in Arabic).**

1) Ibn al-Athīr, al-Mubārak ibn Muḥammad, al-Badīʿ fī ʿilm al-ʿArabīyah, ED. Ṭāhir al-Zāwī, & Maḥmūd al-Ṭanāḥī, al-Maktabah al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1399, (in Arabic).
2) Ibn tghry Bardī, Yūsuf, al-nujūm al-Zāhirah fī mulūk Miṣr & al-Qāhirah, Dār al-Kutub, Miṣr, N D, (in Arabic).
3) al-Anbārī, ʿAbd al-Raḥmān Muḥammad, Asrār al-ʿArabīyah, ED. Muḥammad Madkūr, wa Wā'il Maḥmūd Saʿd al-Bārī, Majallat al-Waʿy al-Islāmī, al-Kuwayt, 1436, (in Arabic).
4) al-Anbārī, ʿAbd al-Raḥmān Muḥammad, al-Inṣāf fī masā'il al-khilāf bayna alnnaḥwīyyn al-Baṣrīyīn & al-Kūfīyīn, al-Maktabah al-ʿAṣrīyah, Bayrūt, 1424, (in Arabic).
5) Ibn al-Anbārī, Abū Bakr Muḥammad ibn al-Qāsim, al-aḍdād, ED. Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, al-Maktabah al-ʿAṣrīyah, Bayrūt, 1987, (in Arabic).

6) al-Awsī, Muḥammad ibn Muḥammad, al-Dhayl wāltkmlh, ED. Iḥsān ʿAbbās, Dār al-Gharb al-Islāmī, Tūnis, 2012, (in Arabic).
7) Ibn Bābashādh, Ṭāhir ibn Aḥmad, sharḥ al-muqaddimah almḥsbh, ED. Khālid ʿAbd al-Karīm, al-Maṭbaʿah al-ʿAṣrīyah, al-Kuwayt, 1997, (in Arabic).
8) al-Targhī, ʿAbd Allāh al-Murābiṭ, Fahāris ʿulamāʾ al-Maghrib mundhu al-nashʾah ḥattá nihāyat al-qarn al-Thānī ʿashar al-Hijrī, Manshūrāt al-Ādāb & al-ʿUlūm al-Insānīyah bi-Tiṭwān, al-Maghrib, 1420, (in Arabic).
9) al-Talīdī, ʿAbd Allāh ibn ʿAbd al-Qādir, al-Muṭrib bi-mashāhīr awliyāʾ al-Maghrib, Dār al-Amān, 1424, (in Arabic).
10) al-Jāḥiẓ, ʿAmr ibn Baḥr, al-Bayān & al-tabyīn, Maktabat al-Hilāl, Bayrūt, 1423, (in Arabic).
11) al-Judayʿ, ʿAbd Allāh ibn Yūsuf, almnhāju almkhtaṣr fī ʿilmy alnnaḥw wālṣṣarf, mʾsasah alryyān, Bayrūt, 1428, (in Arabic).
12) al-Jurjānī, Abū Bakr ʿbdālqāhr, al-Miftāḥ fī al-ṣarf, ED. ʿAlī Tawfīq alḥamad, Muʾassasat al-Risālah, Bayrūt, 1407, (in Arabic).
13) Ibn al-Jazarī, Muḥammad ibn Muḥammad, Ghāyat al-nihāyah fī Ṭabaqāt al-qurrāʾ, Maktabat Ibn Taymīyah, al-Saʿūdīyah, 1351, (in Arabic).
14) Ibn Jinnī, Abū al-Fatḥ ʿUthmān, al-Lumaʿ fī al-ʿArabīyah, ED. Fāʾiz Fāris, Dār al-Kutub al-Thaqāfīyah, al-Kuwayt, N D, (in Arabic).
15) Ibn Jinnī,, Abū al-Fatḥ ʿUthmān, al-Munṣif, sharḥ Kitāb al-taṣrīf li-Abī ʿUthmān al-Māzinī, Dār Iḥyāʾ al-Turāth, Bayrūt, 1373, (in Arabic).
16) al-Jawharī, Ismāʿīl ibn Ḥammād, al-ṣiḥāḥ Tāj al-lughah & ṣiḥāḥ al-ʿArabīyah, ED. Aḥmad ʿṭṭār, Dār al-ʿIlm lil-Malāyīn, Bayrūt, 1407, (in Arabic).
17) al-Jayyānī, Muḥammad ibn Mālik, Ījāz al-taʿrīf fī ʿilm al-taṣrīf, ED. Muḥammad al-Mahdī, al-Jāmiʿah al-Islāmīyah, al-Madīnah al-Munawwarah, 1422, (in Arabic).
18) al-Ḥarīrī, Abū Muḥammad al-Qāsim ibn ʿAlī, drrh al-ghawwāṣ fī awhām al-khawāṣṣ, Ed. ʿArafāt mṭrjy, Muʾassasat al-Kutub al-Thaqāfīyah, Bayrūt, 1418, (in Arabic).

19) al-Ḥalabī, Muḥammad ibn Yūsuf ibn Muḥammad, sharḥ al-Tasʹhīl al-musammá "tamhīd al-qawāʿid bi-sharḥ Tasʹhīl al-Fawāʾid, Ed. ʿAlī Muḥammad Fākhir wʾākhrwt, Dār al-Salām, al-Qāhirah, 1428, (in Arabic).

20) al-Ḥamalāwī, Aḥmad ibn Muḥammad, Shadhā al-ʿurf fī Fann al-ṣarf, ED. Naṣr Allāh ʿAbd al-Raḥmān, Maktabat al-Rushd, al-Riyāḍ, N. D. (in Arabic).

21) al-Ḥamawī, Yāqūt ibn ʿAbd Allāh, Muʿjam al-buldān, Dār Ṣādir, Bayrūt, 1995, (in Arabic).

22) Abū Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf ibn ʿAlī, Irtishāf al-ḍarb min Lisān al-ʿArab, ED. Rajab ʿUthmān, Maktabat al-Khānjī, al-Qāhirah, 1418, (in Arabic).

23) Abū Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf ibn ʿAlī, al-Tadhyīl & al-takmīl fī sharḥ Kitāb al-Tasʹhīl, ED. Ḥasan Hindāwī, Dār al-Qalam, Dimashq, N. D. (in Arabic).

24) Ibn Khālawayh, al-Ḥusayn ibn Aḥmad, laysa fī kalām al-ʿArab, ED. Aḥmad ʿAṭṭār, D. N, Makkah al-Mukarramah, 1399, (in Arabic).

25) Ibn al-Khabbāz, Aḥmad ibn al-Ḥusayn, tawjīh al-Lumaʿ, sharḥ Kitāb al-Lumaʿ li-Abī al-Fatḥ Ibn Jinnī, ED. Fāyiz Diyāb, Dār al-Salām, al-Qāhirah, 1428, (in Arabic).

26) Ibn al-Khaṭīb, Muḥammad ibn ʿAbd Allāh, al-iḥāṭah fī Akhbār Gharnāṭah, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1424, (in Arabic).

27) al-Dāwūdī, Muḥammad ibn ʿAlī ibn Aḥmad, Ṭabaqāt al-mufassirīn, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, N. D. (in Arabic).

28) Ibn Diḥyah, ʿUmar ibn Ḥasan, al-Muṭrib min ashʿār ahl al-Maghrib, ED. Ibrāhīm al-Abyārī, Dār al-ʿIlm, Bayrūt, 1437, (in Arabic).

29) Ibn darastawayh, ʿAbd Allāh ibn Jaʿfar, taṣḥīḥ al-faṣīḥ & sharaḥahu, ED. Muḥammad al-Makhtūn, al-Majlis al-Aʿlá lil-Shuʾūn al-Islāmīyah, al-Qāhirah, 1419, (in Arabic).

30) alddīnawarī, Abū Bakr Aḥmad ibn Marwān, al-Mujālasah & jawāhir al-ʿIlm, ED. Mashhūr Āl Salmān, Dār Ibn Ḥazm, Bayrūt, 1419, (in Arabic).

31) al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad, Tadhkirat al-ḥuffāẓ, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1414, (in Arabic).

32) al-Rāghib, al-Aṣfahānī, al-Ḥusayn ibn Muḥammad, Muḥāḍarāt al-Udabāʾ & muḥāwarāt al-shuʿarāʾ & al-bulaghāʾ, ED. Riyāḍ Murād, Dār Ṣādir, Bayrūt, N. D. (in Arabic).

33) al-Zamakhsharī, Maḥmūd ibn ʿUmar, Asās al-balāghah, ED. Muḥammad al-Sūd, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1419, (in Arabic).

34) al-Zamakhsharī, Maḥmūd ibn ʿAmr ibn Aḥmad, al-Mufaṣṣal fī ṣanʿat al-iʿrāb, ED. ʿAlī Bū Mulḥim, Maktabat al-Hilāl, Bayrūt, 1993, (in Arabic).

35) al-Sāmarrā'ī, Fāḍil, maʿānī al-naḥw, Dār al-Fikr, al-Urdun, 1420, (in Arabic).

36) Ibn al-Sarrāj, Abū Bakr Muḥammad ibn al-sirrī, al-uṣūl fī al-naḥw, Ed. ʿAbd al-Ḥusayn al-Fatlī, Mu'assasat al-Risālah, Bayrūt, N. D. (in Arabic).

37) al-Saraqusṭī, Qāsim ibn Thābit, al-Dalā'il fī Gharīb al-ḥadīth, Ed. Muḥammad al-Qannāṣ, Maktabat al-ʿUbaykān, al-Riyāḍ, 1422, (in Arabic).

38) alssuhayliī, ʿAbd al-Raḥmān ibn ʿAbd Allāh ibn Aḥmad, al-taʿrīf & al-Iʿlām fīmā abhm fī al-Qur'ān min al-asmā' & al-aʿlām, Ed. ʿAbd Allāh al-Nuqrāṭ, Kullīyat al-Daʿwah al-Islāmīyah, Ṭarābulus, 1401, (in Arabic).

39) alssuhayliī, ʿAbd al-Raḥmān ibn ʿAbd Allāh ibn Aḥmad, natā'ij al-Fikr fī al-naḥw, ED. ʿĀdil ʿAbd al-Mawjūd, ʿAlī mʿwwḍ, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1992, (in Arabic).

40) alssuhayliī, ʿAbd al-Raḥmān ibn ʿAbd Allāh ibn Aḥmad, al-Rawḍ al-unuf fī sharḥ al-sīrah al-Nabawīyah li-Ibn Hishām, Ed. ʿUmar ʿAbdussalām, Dār Iḥyā' al-Turāth al-ʿArabī, Bayrūt, 1421, (in Arabic).

41) Ibn sīdah, ʿAlī ibn Ismāʿīl, al-Muḥkam & al-Muḥīṭ al-Aʿẓam, ED. ʿAbd al-Ḥamīd Hindāwī, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, N D. (in Arabic).

42) Sībawayh, ʿAmr ibn ʿUthmān, al-Kitāb, Ed. ʿAbd al-Salām Hārūn, Maktabat al-Khānjī, al-Qāhirah, 1408, (in Arabic).

43) al-Sīrāfī, Yūsuf ibn al-Ḥasan ibn ʿAbd Allāh, sharḥ Kitāb Sībawayh, Ed. Aḥmad Ḥasan Mahdalī, ʿAlī Sayyid ʿAlī, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 2008, (in Arabic).

44) al-Sīrāfī, Yūsuf ibn al-Ḥasan ibn ʿAbd Allāh, sharḥ abyāt Sībawayh, Ed. Muḥammad Hāshim, Dār al-Fikr, al-Qāhirah, 1394, (in Arabic).

45) al-Suyūṭī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr, Bughyat al-wuʿāh fī Ṭabaqāt alllughawīyyn & al-nuḥḥāh, ED. Muḥammad Abū al-Faḍl, al-Maktabah al-ʿAṣrīyah, Lubnān, N D. (in Arabic).

46) al-Shawwā, Ayman, bayna natā'ij al-Fikr llshyly & badā'iʿ al-Fawā'id li-Ibn al-Qayyim, Majallat Jāmiʿat Dimashq, Dimashq, V 24, I 3-4, 2008, (in Arabic).

47) al-Ḍabbī, Aḥmad ibn Yaḥyá, Bughyat al-multamis fī Tārīkh rijāl al-Andalus, Dār al-Kātib al-ʿArabī, al-Qāhirah, 1967, (in Arabic).

48) ʿAbd al-Ghanī, Ayman Amīn, al-ṣarf al-Kāfī, rājaʿahu: ʿAbduh al-Rājiḥī, & ākharūn, Dār al-Tawfīqīyah, al-Qāhirah, N D. (in Arabic).

49) Ibn ʿUṣfūr, ʿAlī ibn Mu'min, al-mumtiʿ al-kabīr fī al-taṣrīf, Maktabat Lubnān, Bayrūt, 1996, (in Arabic).

50) Ibn ʿAqīl, ʿAbd Allāh ibn ʿAbd al-Raḥmān, sharḥ Ibn ʿAqīl ʿalá Alfīyat Ibn Mālik, Ed. Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd, Dār al-Turāth, al-Qāhirah, 1980, (in Arabic).

51) al-ʿUkbarī, ʿAbd Allāh ibn al-Ḥusayn, al-Lubāb fī ʿIlal al-binā' & al-iʿrāb, ED. ʿAbd al-Ilāh al-Nabhān, Dār al-Fikr, Dimashq, 1416, (in Arabic).

52) al-Fārābī, Isḥāq ibn Ibrāhīm ibn al-Ḥusayn, Muʿjam Dīwān al-adab, ED. Aḥmad Mukhtār ʿUmar, Mu'assasat Dār al-Shaʿb, al-Qāhirah, 2003, (in Arabic).

53) Ibn Fāris, Aḥmad ibn Fāris ibn Zakarīyā, Maqāyīs al-lughah, Ed. ʿAbd al-Salām Hārūn, Dār al-Fikr, Bayrūt, 1399, (in Arabic).

54) al-Farāhīdī, al-Khalīl ibn Aḥmad, al-Jamal fī al-naḥw, Ed. Fakhr al-Dīn Qabāwah, D. N, D. b, 1416, (in Arabic).

55) al-Farāhīdī, al-Khalīl ibn Aḥmad, al-ʿAyn, Ed. Mahdī al-Makhzūmī, Ibrāhīm al-Sāmarrā'ī, Maktabat al-Hilāl, N D. (in Arabic).

56) Ibn Farḥūn, Ibrāhīm ibn ʿAlī, al-Dībāj al-madhhab fī maʿrifat aʿyān ʿulamā' al-madhhab, ED. Ḥamad al-Aḥmadī, Dār al-Turāth, al-Qāhirah, N D. (in Arabic).

57) Ibn Qutaybah, ʿAbd Allāh ibn Muslim, Gharīb al-ḥadīth, Ed. ʿAbd Allāh al-Jubūrī, Maṭbaʿat al-ʿĀnī, Baghdād, 1973, (in Arabic).

58) Ibn alqṭṭāʿ, ʿAlī ibn Jaʿfar, abniyat al-asmā' & al-afʿāl & al-maṣādir, Ed. Aḥmad Muḥammad ʿAbd al-Dāyim, Dār al-Kutub & al-Wathā'iq al-Qawmīyah, al-Qāhirah, 1999, (in Arabic).

59) Ibn al-Qaysarānī, Muḥammad ibn Ṭāhir, Tadhkirat al-ḥuffāẓ, Ed. Ḥamdī al-Salafī, Dār al-Ṣumayʿī, al-Riyāḍ, 1415, (in Arabic).

60) Ibn Qayyim al-Jawzīyah, Muḥammad ibn Abī Bakr, Badā'iʿ al-Fawā'id, Dār al-Kitāb al-ʿArabī, Bayrūt, N D. (in Arabic).

61) Ibn Kathīr, Ismāʿīl ibn ʿUmar, al-Bidāyah & al-nihāyah, Ed. ʿAlī shyry, Dār Iḥyā' al-Turāth al-ʿArabī, 1408, (in Arabic).

62) Kanʿān, Muḥammad Aḥmad, wafayāt al-aʿyān wālmshāhyr Khulāṣat Tārīkh Ibn Kathīr, Dār al-Maʿārif, Bayrūt, 1998, (in Arabic).

63) al-Mibrad, Muḥammad ibn Yazīd, al-Muqtaḍab, Ed. Muḥammad ʿAẓīmah, ʿĀlam al-Kutub, Bayrūt, N D, (in Arabic).

64) Majmaʿ al-lughah al-ʿArabīyah, al-Muʿjam al-Wasīṭ, Dār al-Daʿwah, al-Qāhirah, N D, (in Arabic).

65) Makhlūf, Muḥammad ibn Muḥammad ibn ʿUmar, Shajarat al-Nūr al-zakīyah fī Ṭabaqāt al-Mālikīyah, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Lubnān, 1424, (in Arabic).

66) al-Marrākushī, ʿAbbās ibn Muḥammad, al-Iʿlām bi-man ḥall Marrākush w'ghmāt min al-Iʿlām, al-Maktabah al-Malakīyah, al-Rabāṭ, 1993, (in Arabic).

67) al-Muqrī, Aḥmad ibn Muḥammad, Nafḥ al-Ṭayyib min Ghuṣn al-Andalus al-raṭīb, Ed. Iḥsān ʿAbbās, Dār Ṣādir, Bayrūt, 1997, (in Arabic).

68) Ibn manẓūr, Muḥammad ibn Mukarram, Lisān al-ʿArab, Dār Ṣādir, Bayrūt, 1414, (in Arabic).

69) Mu'nis, Ḥusayn, Mawsūʿat Tārīkh al-Andalus, Tārīkh & fikr & ḥaḍārah & turāth, Maktabat al-Thaqāfah al-dīnīyah, al-Qāhirah, 1416, (in Arabic).

70) Nāẓir al-Jaysh, Muḥammad ibn Yūsuf, tamhīd al-qawāʿid bi-sharḥ Tas'hīl al-Fawā'id, ED. ʿAlī Muḥammad Fākhir, Dār al-Salām, al-Qāhirah, 1428, (in Arabic).

71) al-Harawī, Muḥammad ibn ʿAlī, Isfār al-faṣīḥ, Ed. Aḥmad Qashāsh, al-Jāmiʿah al-Islāmīyah, al-Madīnah al-Munawwarah, 1420, (in Arabic).

72) Ibn Yaʿīsh, Yaʿīsh ibn ʿAlī, sharḥ al-Mufaṣṣal lil-Zamakhsharī, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1422, (in Arabic).